

التوجيه الصوتي لظواهر
من القراءات العشر
دراسة من منظور
البحث اللغوي الحديث

أ.م. د. محمد هادي محمد عبد الله
تخصص (لغة) جامعة الفلوجة
كلية العلوم الإسلامية - قسم اللغة العربية

ABSTRACT:

There are linguistic phenomena that are not well-known in the Qur'anic Readings that have not received full research attention, especially in their balancing with modern linguistic research, and they still need a scientific review. The title of the research is: Phonological Cause of Phenomena From the Ten Readings A Study From The Perspective of Modern Linguistic Research". I have rooted each phenomenon linguistically before moving to analysis, because this rooting makes it easier for us to analyze many obstacles. I divided the research into "four" sections, in which I dealt with the diacritical following in the pronoun "Hum" (they), the phonemic substitution and the smash in the word "sirat", the emphasis and dilution in the word "dead", and the ending with "ta" On the "T" of feminization, then came the conclusion and results, and I relied on sources and references that I put as evidence at the end of the research.

الملخص

هناك ظواهر لغوية غير مشهورة في القراءات القرآنية لم تلقَ عناية بحثية كبيرة ولاسيما في أمرين أحدهما تأصيلها اللغوي، والثاني موازنتها بالبحث اللغوي الحديث، فكان هذا البحث المعنون ب(التوجيه الصوتي لظواهر من القراءات العشر دراسة من منظور البحث اللغوي الحديث)، وقد قمتُ بتأصيل كل ظاهرة تأصيلا لغويا قبل الخوض في تحليلها؛ فهذا التأصيل يُيسر كثيرا من معوقات تحليلها، ثم جعلتُ البحث يقوم على الموازنة بين الرأيين اللغويين القديم والحديث وبيان أثر الأصوات في تفسير الظاهرة اللغوية، ومحاولة إعطاء القول الفصل بحسب ما يظهره التحليل اللغوي، والوقوف على التلاقح العلمي بين التراث والمعاصرة، وقد قسّمتُ البحث على "أربعة" مطالب، تناولت فيها الإتياع الحركي في الضمير "هُم"، والإبدال والإشمام الصوتي في لفظ "سراط"، والتشديد والتخفيف في لفظ "ميت"، والوقف ب"التاء" على "تاء" تأنيث الأسماء، ثم جاءت الخاتمة والنتائج، وقد اعتمدتُ على مصادر ومراجع وضعتُ لها ثبوتا في نهاية البحث.

• كلمات مفتاحية:

(البحث اللغوي الحديث ، التوجيه الصوتي ، ظواهر لغوية ، القراءات القرآنية ، لسانيات).

Keywords: (Modern linguistic research, Phonological Cause, Linguistic phenomena, Quranic Readings, Linguistic)

المقدمة

يروى أنّ «الكسائي»^(١) قال: (صَلَّيْتُ ب «الرَّشِيدِ»^(٢)، فَأَعْجَبْتُهُ قِرَاءَتِي، فَغَلَطْتُ فِي كَلِمَةٍ مَا غَلَطَ فِيهَا صَبِيٌّ قَطُّ، أَرَدْتُ أَنْ أَقْرَأَ: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ الْآيَةَ ٣١٧٢]، فَقَرَأْتُ: (لَعَلَّهُمْ يَرْجِعِينَ)، فَوَاللَّهِ مَا اجْتَرَأَ «الرَّشِيدُ» أَنْ يَرُدَّ عَلَيَّ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا سَلَّمْتُ قَالَ لِي: يَا كَسَائِيُّ، أَيُّ لُغَةٍ هَذِهِ؟، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَدْ يَعْتَرُ الْجَوَادُ، فَقَالَ: أَمَّا هَذَا فَنَعَمْ^(٤).



نعم، فالخليفةُ يعرف منزلة علم «الكسائي»، فلعلَّ قراءته جاءت على لغةٍ لم يعرفها، لكنَّه يعرف أنّ النصَّ القرآنيَّ توقيفيٌّ؛ لذا سأل الإمام، وبهذا نعي أهمية القراءات، ونعي أيضاً سبب عناية علمائنا بها، فهي دينٌ يُتَعَبَّدُ به، ومن هنا تسابقت المؤلفاتُ

(١) الإمام أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إمام في اللغة والقراءات، ورأس الكوفيين، وأحد القراء السبعة، (ت: ١١٨٩هـ)، ينظر: طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي: ١٢٧، ونزهة الألباء، الأنباري: ٥٨.

(٢) خامس خلفاء الدولة العباسية، أبو جعفر هارون بن محمد المهدي بن عبد الله المنصور، كان من أقوى الخلفاء، وأجل ملوك الدنيا، كثير الغزو والحج، ويحب العلم وأهله، ويُعظَّم حرَمَات الإسلام، (ت: ١٩٣هـ)، ينظر: تأريخ الخلفاء، السيوطي: ٤٥٦.

(٣) جزء من آية، وهو كثير في القرآن الكريم، وأول مواطنها في آل عمران: ٧٢، ولم تذكر المصادر من أيِّ سورة قرأها.

(٤) نزهة الألباء، الأنباري: ٦١، وينظر: إنباه الرواة، القفطي: ٢: ٢٦٢ - ٢٦٣.

وكان المطلب الثاني (الإبدال والإشمام الصوتي في لفظ «سراط»)، وكان المطلب الثالث (التشديد والتخفيف في لفظ «ميت»)، وكان المطلب الرابع (الوقف ب«التاء» على «تاء» التأنيث في الأسماء)، ثم جاءت الخاتمة والنتائج، وقد اعتمدت على مصادر ومراجع متنوعة وضعت لها ثبوتاً في نهاية البحث.

ولم يمنع التزامي التوجيه الصوتي من تلامس بالقول الصرفي واستثناس بالدليل النحوي ورجوع إلى الرأي الدلالي، فالتوجيه اللغوي عموماً متقارباً متداخل متعاضد، وجعلت التأصيل اللغوي مدخلاً لفهم دقائق الظاهرة اللغوية في القراءات ومتعلقاتها، فعُصت في مناقشات بين عمق القدماء ودقة المحدثين، وخرجت بتفسيرات مهمة في بيان الظواهر اللغوية وتفسيرها الصوتي؛ راجياً أن أكون قد وفقت، والحمد لله رب العالمين.

• المطلب الأول: الإتيان الحركي في الضمير «هاء» من لفظ (هم)

ظواهر القراءات القرآنية أكثرها انعكاساً للتنوع اللهجي^(١)، ومن تجليات هذا النوع تباين القراء العشرة^(٢) (١) ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبد الراجحي: ٦٧ - ٧٣.

(٢) القراءات العشر هي: الأداء القرآني الذي رواه القراء العشرة مسنوداً إلى النبي ﷺ، والقراء العشرة لكل واحد منهم راويان، وهم مع روايتهم يسلسلهم علماء القراءات على وفق ما يأتي: نافع المدني (ت: ١٦٩هـ) وراويها: قالون (ت: ٢٢٠هـ) وورش (ت: ١٩٧هـ)، وابن كثير المكي (ت:

في هذا الميدان، وتقادحت عقول العلماء في بيان ظواهره، فقدّم لنا البحث القرآني واللغوي جهداً كبيراً يدل على شمول ودقة ووعي، ثم توالت هذه المؤلفات بهمة وحرصانة قل نظيرهما، حتى إذا ما جاء البحث اللغوي الحديث بما يحمل من نظريات وتوجيهات دخل بعض باحثيه هذا الميدان العلمي، فتلاقحت الآراء والأفكار، وتباينت التوجيهات والنتائج، فكان قبول هنا، ورد هناك، وتوفيق بينهما هنالك.

مما تقدم أردت دراسة التوجيه الصوتي لظواهر من القراءات العشر من منظور البحث اللغوي الحديث منطلقاً مما أصله القدماء، وإنما اخترت هذا لأمرين، أحدهما: إن ظواهر القراءات المشهورة كالإدغام والتسهيل والإمالة وغيرها قد أُشبعَتْ بحثاً أو كادت، وهناك ظواهر معيّنة فيها حاجة إلى كثير بيان، فهي على جزئيتها ما زالت فيها سعة للقول من جهة تأصيلها اللغوي وعلاقته بتوجيهها الصوتي وموازنة ذلك بالبحث اللغوي الحديث، والأمر الثاني: إن ألفاظ هذه الظواهر تشمل مساحة واسعة في المناقشة، فمنها ما اختلف في عربيتها، ومنها ما له علاقة باللغات الجزرية «الساميات»، ومنها ما كان ظاهرة مطردة، فقامت بدراستها تحت عنوان (التوجيه الصوتي لظواهر من القراءات العشر دراسة من منظور البحث اللغوي الحديث)، وقسمت البحث على أربعة مطالب، فكان المطلب الأول (الإتيان الحركي في الضمير هاء من لفظ «هم»)،

في نطق حركات بنية الألفاظ، وقد رصد علماؤنا ذلك، وجعلوه من تجانس الصوت وتشاكله وتمائله^(١)، وقد درسه المحدثون أيضاً، وهو عندهم من باب (الإتباع الحركي)^(٢)، على أن أحدهم سمّاه (الإبدال الحركي)^(٣)، وهذا لا يستقيم، فالإبدال الحركي يحدث من غير داعٍ صوتي، نحو قراءة ﴿حَجَّ الْبَيْتِ﴾ [آلِ عَمْرَانَ الآية ٩٧] (١٢٠هـ) وراويه: البزّي (ت: ٢٥٠هـ) وقُنبُل (ت: ٢٩١هـ)، وأبو عمرو البصري (ت: ١٥٤هـ)، وراويه: الدّوري (ت: ٢٤٦هـ) والسوسني (ت: ٢٦١هـ)، وابن عامر الدمشقي (ت: ١١٨هـ) وراويه: هشام (ت: ٢٤٥هـ) وابن ذكوان (ت: ٢٤٢هـ)، وعاصم الكوفي (ت: ١٢٧هـ) وراويه: شعبة (ت: ١٩٣هـ) وحفص (ت: ١٨٠هـ)، وحمزة الزيّات (ت: ١٥٦هـ) وراويه: البزّار (ت: ٢٢٩هـ) وخلاّد (ت: ٢٢٠هـ)، والكسائي (ت: ١٨٩هـ) وراويه: أبو الحارث (ت: ٢٤٠هـ) والدّوري (ت: ٢٤٦هـ)، وأبو جعفر المدني (ت: ١٣٠هـ) وراويه: ابن وردان (ت: ١٦٠هـ) وابن جمّاز (ت: ١٧٠هـ)، ويعقوب الحضرمي (ت: ٢٠٥هـ) وراويه: رويس (ت: ٢٣٨هـ) وروح (ت: ٢٣٤هـ)، وخلف البزّار (ت: ٢٢٩هـ) وراويه: إسحاق (ت: ٢٨٦هـ) وإدريس (ت: ٢٩٢هـ)، ينظر: البدور الزاهرة، أبو حفص النشار: ١: ٤٧ - ٦٤.

بكسر «الحاء» أو بفتحها، أمّا الإتباع الحركي فيحدث بداعٍ صوتي، نحو قراءة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة الآية ٢] بضم «لام» حرف الجر المكسورة أصلاً، فالكسر حركة البناء، أمّا الضم فلمجانسة ضمة «الذال»^(٤)، فيكون الإتباع سبباً في تغيير الحركة، والذي يعيننا من الإتباع الحركي هو ظاهرة إتباع حركي خاصّ تحدث في حركة الضمير «الهاء» من لفظ (هُم) إذا وقع هذا «الهاء» بين «ياء» ساكنة، و«ميم» الجمع الساكنة، إذ جاءت فيه القراءة العشرية بالضم أو بالكسر^(٥)، وبعد الوقوف على مظاهرها يمكن تقسيمها على ثلاثة أنماط، وعلى وفق ما يأتي:

النمط الأوّل: يكون فيه لفظ (هُم) مسبوّقاً بـ«ياء» مدية أصلية، كما في مثل: (يُزَكِّيهِمْ، وَيُرِيهِمْ، وَيُؤْفِيهِمْ، وفيهم)^(٦)، والثاني: يكون فيه لفظ (هُم) مسبوّقاً بـ«ياء»

(٤) فتح «الحاء» من (حج) قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر، وضم «اللام» من (لله) قراءة إبراهيم بن أبي عبلة، ينظر: المحتسب، ابن جني: ١: ٣٧، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ٥: ١٦٥٤.

(٥) جاءت في ألفاظ من مثل (مثليهم، ولديهم، ويزكيهم، ويؤفّيهم، ويريههم، وإليهم، وعليهم، وفيهم... إلخ)، فكسّر «الهاء» من (هُم) وسكون «الميم» هي رواية حفص، أمّا ضم «الهاء» وسكون «الميم» فقرأ بها حمزة، ويعقوب، ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ابن مهران: ٨٧ - ٨٨، والتذكرة، ابن غلبون: ١: ٦٦، والكنز في القراءات العشر، الواسطي: ٤٠٥، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ٣: ٦٨٧، وتحفة البررة، الشيخ قاره بطاق: ٢٢١، ٢٢٦، ٢٥١، ٢٥٧، ٢٥٩ - ٢٦٠، ٢٦٩.

(٦) ينظر: البقرة: ١٢٩، ١٦٧، ١٧٤، وآل عمران: ٥٧،

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٢: ٢٩٣ - ٢٩٤، والخصائص، ابن جني: ١: ٥٨، وشرح المفصل، ابن يعيش: ٩: ٩٧.

(٢) تُسمّى هذه الظاهرة أيضاً بـ(الانسجام بين الحركات)، و(انسجام أصوات اللين)، و(التوافق الحركي)، و(المماثلة في الحركات)، ينظر: في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس: ٩٦، والأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: ١٧٨، وعلم اللغة العربية، د. محمود فهمي حجازي: ٢٢٨، واللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي: ١: ٢٢٦.

(٣) ينظر: الظواهر الصوتية في قراءة حمزة، د. رسول صالح: ١٨٨.

ليئة منقلبة عن «ألف»، كما في مثل: (عليهم، وإليهم، ولديهم)^(١)، والثالث يكون فيه لفظ (هم) مسبوقة بـ«ياء» ليئة تكون حرف إعراب لـ«المثنى» كما في (مئليهم)^(٢)، وقد جاءت القراءة العشرية بضم الهاء من لفظ (هم) إذا كان قبله «ياء» ساكنة سواء أكان لفظ (هم) متصلاً باسم أم بفعل أم بحرف، وسواء أكان محل إعرابه النصب أم الجر، فالضابط في ورود الوجهين اتصال لفظ (هم) بـ«ياء» ساكنة قبله، سواء أكانت هذه الياء من أصل بنية اللفظ، أم منقلبة عن «ألف»، أم كانت «ياء» إعراب «المثنى»، ولذا قال العلماء: (وكل هذا الاختلاف في كسر الهاء وضمها إنما هو في الهاء التي قبلها كسرة أو ياء ساكنة، فإذا جاوزت هذين لم يكن في الهاء إلا الضم)^(٣).

لخفائها أولى بالغائب الذي هو أخفى وأبطن)^(٤)، أما ما زيد على الهاء في (هو، وهي، وهما، وهم، وهن)، فللدلالة على المفرد بنوعيه، والتثنية والجمع بنوعيه^(٥). ومن المعلوم أن الضمائر مبنية؛ لمشابتها الحرف، فالحرف لا يقوم بنفسه ولا يُقيد معناه إلا في غيره^(٦)، وكذلك الضمائر، ومن المعلوم أيضاً أن السكون أصل البناء؛ لخفته وثقل المبنى، فتناسبا، زيادة على أن الحركة تفيد معنى، فإذا لم تفدنا في المبنى ذلك المعنى فلا حاجة لنا إلى تكلفها، ولا سيما أن البناء نقيض الإعراب، فلما كان أكثر الإعراب بحركة كان البناء بالسكون؛ لأن السكون نقيض الحركة^(٧)، ولا يُعدّل عنه إلا لموجب يقتضيه الاستعمال^(٨)، وعليه يكون السكون أصل بناء الضمير «الهاء»، لكنّه بُني على الحركة، لكون بنيته على حرف واحد، فلا يُنطق به إلا مُحركاً؛ لأنه في حكم ما يُبتدأ به كهزمة الاستفهام، إذ إنها يُبتدأ بها الكلام، فلا تُبنى على السكون؛ لأنّ العرب لا تبدأ كلامها بساكن، وكذا «هاء» الغيبة، فهي على حرف واحد، فهي في حكم ما يُبتدأ به من جهة أنّها حرفٌ مستقلٌّ دلالةً، فـ«الهاء» في قولنا: «ضربهُ» (منفصلة في الحكم، يُبدأ بها في التقدير، والمفعول

وقبل تأصيل هذه الظاهرة عند القدماء والمُحدثين أُبين أصولاً علمية لغوية يُبنى عليها توجيه هذه الظاهرة، فأقول: إن «الهاء» أصل بنية ضمائر الغيبة، وإنما اختير «الهاء»؛ (لأنّ الغائب لما كان مذكوراً بالقلب، واستغني عن اسمه الظاهر بتقدمه كانت «الهاء» - التي مخرجها من الصدر قريباً من محل الذكر - أولى بأن تكون عبارة عن المذكور بالقلب ولم تكن «الهزمة»؛ لأنّها مجهورة شديدة، فكانت أولى بالمتكلم الذي هو أظهر، والهاء

(٤) نتائج الفكر، السهيلي: ١٧٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٣: ١٦٦ - ١٦٧.

(٦) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٣: ١٥٤.

(٧) ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو، الأعلام الشتتمري: ٣٨.

(٨) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٣: ١٤٩، والمقرب، ابن عصفور: ٣١٨.

٧٧، والنساء: ١٠٢، ١٧٣، وغيرها.

(١) ينظر: الفاتحة: ٧، والبقرة: ٦، وآل عمران: ٤٤، ٧٧، والنساء: ٦، ويوسف: ١٠٢، وغيرها.

(٢) ينظر: آل عمران: ١٣.

(٣) السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ١٠٩.

فضلة غير لازم للفعل، ولذلك لا تُسكَّن له الفعل إذا اتصل بضميره كما سكتته للفاعل^(١)، ولذا حُرِّك «هاء» الغيبة، وقد اختير له حركة الضمّ، وإنّما لم يُحرِّك بالفتح؛ لأنّ الفتح إذا أُشيع في نهاية الكلام فسيلتبس بضمير المفردة المؤنثة الغائبة (ها)، وإنّما لم يُحرِّك بالكسر؛ لأنّها علامة تأنيث^(٢)، ولأنّه أيضاً مُلبس بضمير المفردة المؤنثة الغائبة (هي) في حال أُشيع هذا الكسر في نهاية الكلام، ولاسيّما أنّ المؤنث خُصَّ بالكسرة؛ لأنّ الكسرة من «الياء»، و«الياء» ممّا يُؤنث به، نحو: «قومي»، و«تذهبين»^(٣)، وعليه لم يبق إلاّ حركة الضمّ، وهي أولى من جهتين: إحداهما: أنّ إشباع الضمّ في نهاية الكلام يجعله «واوًا»، فتبقى «الهاء» في دائرة المذكّر، إذ تصيح (هو)، أمّا «الواو» فلفظ يُرمز به إلى المخاطب^(٤)، والثانية: أنّ الضم أقوى الحركات صوتًا، فناسب المذكّر؛ لأنّه الأصل، وأنّه أخفّ من المؤنث، فأعطي القويّ للخفيف كما ناسبت «الألف» المؤنث في ضمير المفرد الغائبة (ها)؛ لأنّ «الألف» أخف الحروف، فناسبت المؤنث لأنّه ثقيل^(٥)، وعليه كان الضم أصل بناء الضمير «الهاء»، ولا يُعدل عنه إلاّ لعارض لغوي ملزم، مثل مجانسة «الياء»، فيكسر، نحو: (عليهم).

(١) شرح المفصل، ابن يعيش: ٣: ١٥٠.

(٢) ينظر: المقتضب، المبرد: ٣: ٣٧٤، وشرح المفصل،

ابن يعيش: ٥: ١٥٩.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش: ٣: ١٦٥.

(٤) نتائج الفكر، السهيلي: ١٧٤.

(٥) ينظر: علل النحو، ابن الوراق: ٢٦٥ - ٢٦٦.

أمّا الأصل الآخر الذي يُساعدنا في فهم هذه الظاهرة فهو معرفة أصل حرف «الياء» الذي في هذه الألفاظ بأنواعها الثلاثة؛ لأنّها هي السبب في الميل إلى كسر «الهاء»، وهي السبب في الثقل المتولّد عند النطق ب«الهاء» مضمومة، وقد تبيّن لنا أنّ هذه «الياء» على «ثلاثة» أنماط، أولها: «ياء» مدّية من أصل اللفظ كما في مثل: (يُزكي، ويُري، ويُوفي، وفي)، وثانيها: «ياء» ليّنة منقلبة عن «ألف» كما في مثل: (على، وإلى، ولدى)، وثالثها: «ياء» ليّنة، وهي علامة إعراب «المثني» كما في لفظ (مثليهم)، وعليه سألنا كل «ياء» على حدة.

إنّ أول هذه «الياءات» هي الياء المدّية التي من أصل اللفظ، وما جاء على أصله لا يُسأل عن علته^(٦)، وأمّا ثانيها ف«الياء» اللينة المنقلبة عن «ألف» في مثل: (عليهم، وإليهم، ولديهم)، إذ إنّ أصل هذه الألفاظ هو: (على + هم)، و(إلى + هم)، و(لدى + هم).

فكان الأصل أن يُقال: (علاهم، وإلاهم، ولداهم)، وجاءت على هذا الأصل لغة عن العرب^(٧)، لكنّ المطرّد في استعمالهم هو (عليهم، وإليهم، ولديهم)، وقد وجّه العلماء انقلاب «الألف» إلى «الياء»، فيرى بعضهم أنّ سببه هو التفريق بين الاسم المتمكّن وغيره، فإنّ «الألف» تبقى في الأسماء المتمكّنة، إذ تقول: (عصاهم، وفتاهم)، وتقلب

(٦) ينظر: ضوابط الفكر النحوي، د. محمد عبد الفتاح

الخطيب: ٢: ٣٠٥.

(٧) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٢: ١٠٤.

ماضيًا، والثاني حرف جر، ونحن نعلم أن سياق الحال وقرائن الاستعمال كفيلا نأمن اللبس، بل إن الاستعمال اللغوي حدث فيه هذا التشابه اللفظي، واحتاط له من غير تغيير الأحرف، ومن ذلك لفظ (يعفون) للرجال والنساء، وكذلك قولنا في الوقف: (هنا هوى زيد)، ف(هوى) يصلح أن يكون اسمًا، ويصلح أن يكون فعلًا بمعنى «سقط»، وغير هذا موجود في اللغة، وعليه يمكن أن نقول: إن علة التفرقة غير مطردة في الاستعمال العربي، وهي علة شكلية يمكن التعليل بغيرها.

أما العلة الثانية في ملازمة الإضافة للمكني وحملها على «تاء» الفاعل في ملازمته الفعل فأجده حملًا بعيدًا، لاختلافهما في الدلالة والإعراب، فهناك فرق بين الإسناد والإضافة وهناك فرق بين إعراب المضاف إليه وإعراب المسند إليه، زد على أن الذي قلب «الألف» في قولنا: (رمى) ليس ملازمة المضمرة الفعل، بل إن أصل هذه الألف هو الياء بدليل مضارعه (يرمي)، فقلبت الألف فيه إلى ياء من غير ملازمة «تاء» الفاعل لها، زد عليه أيضًا أن إشكال قلب الواو ياء في لفظ (علوي) غير مُسلم له على أنه مُشكل؛ لأن الاستعمال العربي يطرد فيه هذا القلب عند اجتماعهما ولا إشكال فيه، بل استساغته العرب، وبهذا ما كان جوابًا لانقلاب «الألف» إلى «الياء» صار إشكالًا في غيره مما شابهه، بل إن هناك إحدى عشرة قاعدة صرفية يُقلب فيها «الواو»

في غيرها، فتقول: (عليهم، ولديهم)^(١)، وهناك مَنْ يرى أنهم قلبوا «الألف» إلى «ياء» في الإضافة إلى المكني؛ (لأننا رأينا الإضافة لازمة لهذه الحروف، كما رأينا اسم الفاعل^(٢) لازمًا للفعل، ورأينا اسم الفاعل قد يتغير له الفعل إذا اتصل به، كقولك: «غزا»، و«رمى»، ثم تقول: «غزوت»، و«رمىت»، فتقلب «الألف» «ياء»، أو «واوًا»، واختاروا «الياء» في هذا دون «الواو»؛ [لأنها]^(٣) في الكنايات ك«ياء» المتكلم، فلو قلبوها «واوًا» فقالوا: «علوك، وعلوه»، لقالوا في المتكلم: «علوي»، فيجتمع «الواو» و«الياء»، الأول منها ساكن فتقلب «الواو» «ياء»، فاختاروا حرفًا لا ينقلب، وهو «الياء»، ولأنها أيضًا أخف من «الواو»^(٤).

ولو أنعمنا النظر في هذه العلة الثلاث لأمكننا أن نقول في العلة الأولى: إن التفرقة بين الاسم المتمكن وغيره حاصلة في غير هذا مما احتاط له الاستعمال العربي في أمن اللبس كالسياق وقرائن الحال والوظيفة النحوية، ولاسيما أنه وردت لغة عن العرب تستعمل الأصل، فيقولون: (علاهم، وإلاهم)، فلو فرضنا أن هؤلاء قالوا: (هذا علاهم، وهذا علاهم)، فهل تنعدم التفرقة لو كان الأول فعلًا

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٢: ١٠٤.

(٢) يريد ب(اسم الفاعل) هنا ضمير الرفع المتصل، وهو (تاء) الفاعل.

(٣) في المطبوع: (لأن)، وما أثبتته هو الموافق للسياق.

(٤) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٤: ١٦١ - ١٦٢.

إلى «الياء»^(١)، وهذا يدلُّك على مقدار شيوع هذا الإعلال بالقلب، فهو ليس مُشكلاً. أمّا العلة الثالثة في أنّ «الياء» أخف من «الواو» فعلة مقنعة خرجت من واقع الاستعمال، فالاستعمال العربي يميل إلى صوت «الياء»؛ لخفّته، (ويدلُّك على أنّ الياء أخف عليهم من الواو أنّهم يقولون: «يأس»، و«يبس»، فلا يحذفون موضع الفاء كما حذفوا «يعد»^(٢)، وإنّما كانت «الياء» أخف من «الواو»؛ لأنّ مخرج «الياء» أخف على أعضاء النطق من مخرج «الواو»، ولذا قال القدماء: (اعلم أنّ الواو أثقل من الياء والألف، والمعني بالثقل أنّ الكلفة عند النطق بها تكون أكثر، والياء أخف من الواو وأثقل من الألف، وإذا تدبّرت ذلك عند النطق بالحرف وجدته صحيحاً)^(٣)، لذا كان العرب يؤثرونها على «الواو» في كثير من استعمالاتهم، بل إنّ القدماء صرحوا ببعده الواو عن الألف، وبقرب الياء منه، فقال «سيبويه»^(٤): (قالوا: «رؤف»، و«رؤوف»، فلا يُضم؛ لبعده الواو من الألف، ف«الواو» لا تغلب على الألف، إذ لم تقرب كقرب الياء منها)^(٥)، وعليه

تكون هذه العلة الصوتية واقعية ومطرده في قلب «الألف» في مثل: (على، وإلى، ولدى) إلى «الياء». لكن ما زال هناك سؤال عن سبب هذا القلب؟، أي: لماذا لم يبق استعمال الأصل (علاك) وأخواتها، ولاسيما أنّه جاء في لغة عن العرب كما بيّنت آنفاً؟. والإجابة تبدو لي في أنّه ربّما كانت لغة إثبات «الألف» (علاك، وإلاك، ولدك) هي الأصل المستعمل بين العرب، ثم انحسرت شيئاً فشيئاً بسبب ميل العرب إلى إمالة هذه «الألف» على عاداتهم في شيوع الإمالة عندهم؛ لخفّتها عليهم^(٦)، ف«الألف» قد تُشبه «الياء»، فأرادوا أن يُقربوها منها)^(٧)، حتى أنّ «سيبويه» قال: (زعم «الخليل»^(٨) أنّ إجناح «الألف» أخف عليهم - يعني: الإمالة -؛ ليكون العمل من وجه واحد، فكروا ترك الخفة)^(٩)، وبمرور الزمن تحوّلت هذه الإمالة إلى «ياء» ليّنة، فأصبحت (عليك، وإليك، ولديك)، واشتهر هذا الاستعمال، واختارته اللغة الأدبية، ونُسي الأصل، ولم يبق إلّا «الفتحة» التي قبل «الياء» التي تشي بهذا الأصل.

(٦) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٢: ٢٦٤، والقراءات القرآنية،

د. مي الجبوري: ١٢٠ - ١٢١.

(٧) الكتاب، سيبويه: ٢: ٢٥٩.

(٨) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، إمام العربية ومؤصّل علومها، وكل من جاء بعده عالمة عليه، وما موجود في كتاب «سيبويه» فجّلّه عنه، ومن مؤلفاته معجم (العين)، ينظر: طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي: ٤٧.

(٩) الكتاب، سيبويه: ٢: ٤١، والإجناح، معناه: الإمالة.

(١) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن: ٤: ٥٨٦ - ٥٩١.

(٢) الكتاب، سيبويه: ٢: ٣٥٨.

(٣) شرح الملوكي، ابن يعيش: ٤١٠.

(٤) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، صاحب «الكتاب»، ورأس المدرسة البصرية بعد شيخه «الخليل الفراهيدي»، (ت: ٥١٨٠هـ)، ينظر: طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي: ٢٨٥.

(٥) الكتاب، سيبويه: ٢: ٢٥٥.

وأما «ياء» لفظ (مثليهم) فهي «ياء» إعراب المثني، ومن المعروف أنّ المثني يرفع بالألف، ويُصب ويُجر بالياء^(١)، ويرى القدماء أنّ سبب اختيار «الياء» لإعراب المثني في حالي النصب والجر أنّ (المثني وجمع المذكر السالم) فرعان عن المفرد، ولما كان إعراب الأصل - أي: المفرد - بالحركات، وهي (الضمة والفتحة والكسرة) جعل إعراب الفرع بالحروف التي هي مشبعة عن هذه الحركات، وهي (الواو والألف والياء)^(٢)، وكان يقتضي هذا أنّ تكون علامة الرفع فيهما «الواو»، وعلامة النصب فيهما «الألف»، وعلامة الجر فيهما «الياء»، لكن لو فعل هذا لحدث لبسٌ في إعراب المثني، وإعراب جمع المذكر السالم في حال النصب في نحو: (رأيتُ الزيدَين)، فلا يُعلمُ أهذا مثني أم جمع مذكر سالم، أمّا في حالي (الرفع والجر) فالفارق بينهما هو وجود الفتحة في المثني قبل حرف الإعراب، وهي غير موجودة في جمع المذكر السالم؛ لذا اضطرّوا من أجل رفع هذا اللبس إلى المخالفة بين (المثني وجمع المذكر السالم) في أحرف الإعراب، فجعلوا رفع المثني بحرف «الألف»، وجعلوا رفع جمع المذكر السالم بحرف «الواو»، أمّا حالا (النصب

والجر) فساووا بينهما بحرف الياء في كليهما؛ إذ لا لبسَ فيها بينهما؛ لأنّ الفتحة التي قبل الياء تميّز المثني من جمع المذكر السالم^(٣)، ومعنى هذا أنّ هذه «الياء» في المثني أصلية، وليست منقلبة عن «الألف»، فهي تقابل الكسرة في المفرد. ولو سألنا القدماء عن سبب وجود هذه الفتحة التي قبل الياء لكان الجواب من «ثلاثة» أمور أحدها: إنّ الثنية أكثر من الجمع، فأعطوا الكثير الحركة الخفيفة وهي الفتحة، وأعطوا القليل الحركة الثقيلة وهي الكسرة، والثاني: إنّ حرف الثنية لمّا زيد على الواحد للدلالة على الثنية أشبه «تاء» التأنيث التي تُراد على الواحد للدلالة على التأنيث، و«تاء» التأنيث يُفتح ما قبلها، فكذلك ما أشبهها، والثالث: إنّ «الألف» بعضٌ من علامات الثنية، ولا يكون ما قبل «الألف» إلا مفتوحًا، ففتحوا ما قبل «الياء»؛ لئلا يحدث اختلاف، فلا علة هنا توجب المخالفة^(٤)، ولذا نجد بعض النحويين جعل هذه الفتحة إشعارًا بوجود الألف في الأصل^(٥)، وهذا الإشعار هو محل التفرقة بين المثني وجمع المذكر السالم في حالي (الجر والنصب)، ولاسيما في إضافتهما

(٣) ينظر: الكتاب، سيبويه: ١: ٤، وشرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١: ١٢٩، والمخترع في إذاعة سرائر النحو، الأعلام الشتتمري: ٦٠ - ٦١، وشرح المفصل، ابن يعيش: ٤: ٢٢٦.

(٤) ينظر: أسرار العربية، الأنباري: ٦٥.

(٥) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٤: ٢٢٦.

(١) هذا هو الشائع المشهور في الاستعمال العربي الفصيح، وهناك لغة أخرى، وهناك أيضًا اختلافٌ رأي في إعراب المثني، ينظر: الإنصاف، الأنباري: ٢٥، وشرح المفصل، ابن يعيش: ٢٣٢ - ٢٣٣، وشرح الألفية، المرادي: ١: ٧٤.

(٢) ينظر: أسرار العربية، الأنباري: ٦٢.

نحو: (رأيتُ مهندسِي المعمل، ورأيتُ مهندسِي المعمل)، على أنني وقفتُ على رأي مهم عند القدماء يدل على تفرقتهم بين علامة إعراب المثني، وغيرها مما شابهها من أحرف العلة، ففي قلب آخر الاسم المقصور «ياء» عند إضافته إلى «ياء» المتكلم في لغة «هذيل»، نحو: (فتى - فتى)، والعرب تقول: (فتاي)، لكن قبيلة «هذيل» في المثني المرفوع يوافقون العرب في إبقاء «الألف»، نحو: (غلامان + «ي» المتكلم) تكون (غلامي)، وعلل القدماء هذه الموافقة، فقالوا: (والفرق بين هذه - أي: ألف المثني -، وبين «ألف» المقصور في لغة «هذيل» أن هذه لا أصل لها ترجع إليه، فلا يجوز قلبها عندهم «ياء»، وإدغامها)^(١)، فهذا النص يُثبت لنا أن القدماء كان في ذهنهم ميزة «ألف» الاثني، وكان في ذهنهم أيضًا أنها «ألف» لا أصل لها، فهي علامة التثنية، وهذا رأي مهم يفيدنا في تأصيل الظاهرة التي هي قيد الدراسة على ما سأوضحه في محله.

بعد أن اتضحَت هذه الأصول ومتعلقاتها عند القدماء أُبين آراء العلماء في توجيه هذه الظاهرة التي يُضم فيها «هاء» الغيبة في نحو (عليهم، ويزكيهم، ومثليهم) وأخواتها من الألفاظ الأخرى، ومن المهم أن أذكر أن كثيراً ممن فسروا علل القراءات ووجهها من القدماء يذكرون ذلك في أول ظهور اللفظ في القرآن الكريم الذي يحمل الظاهرة، ولا يكررون التوجيه إذا جاءت الظاهرة نفسها مرة (١) شرح الأجرومية في علم العربية، السنهوري: ٢: ٧٤٣.

وهناك مَنْ يرى أن سبب كسر «الهاء» أنها لما جاورت «الياء» كره الخروج من كسر إلى ضم؛ لأنه ثقل على ألسنة العرب، فتتجافاه في أسمائها، أما مَنْ أبقى الضم فاستحمل هذا الاستثقال مراعاة لحركة الأصل^(٢)، وذهب آخر إلى أن سبب كسر «الهاء» هو مشابهتها «الألف»، فلما كانت الألف

ضم «الهاء» لهجة مستعملة عند قريش وأهل الحجاز ومَنْ جاورهم من فصحاء اليمن، وكسر «الهاء» أيضاً لهجة مستعملة عند أهل نجد من بني تميم، وعند قيس، وأسد، ينظر: الكتاب، سيبويه: ٢: ٢٩٤، وارتشاف الضرب، أبو حيان: ٢: ٩١٧.

(٢) ضم «الهاء» لهجة مستعملة عند قريش وأهل الحجاز ومَنْ جاورهم من فصحاء اليمن، وكسر «الهاء» أيضاً لهجة مستعملة عند أهل نجد من بني تميم، وعند قيس، وأسد، ينظر: الكتاب، سيبويه: ٢: ٢٩٤، وارتشاف الضرب، أبو حيان: ٢: ٩١٧.

(٣) معاني القرآن، الفراء: ١: ٥.

(٤) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ١: ٦٣.

تُمال إذا سُبقت بـ «ياء»، أو كسرة حُمِلت «الهاء» عليها، فأجريت مجرى «الألف» في تقريبها من «الياء»، فكُسرت، وأهمل ضمُّها^(١). إنَّ هذا التوجيه لقراءتي الضم أو الكسر بآرائه الثلاثة يشمل جميع الألفاظ المذكورة، أي: سواء أكانت «الياء» ياء مد أصلية أم كانت ليّنة منقلبة عن «ألف»، أم كانت «الياء» اللينة التي هي علامة إعراب المثني، وقد بينَّ القدماء ذلك، فقالوا: (وكذلك يفعلون بها - أي: بالهاء - إذا اتصلت بحرف مكسور ... يجوز

فيه الوجهان مع الكسرة، و«الياء» الساكنة، ولا تُبال أن تكون «الياء» مفتوحًا ما قبلها، أو مكسورًا)^(٢).

لكنني وقفتُ على توجيه خاص عند القدماء لضم «الهاء» في الألفاظ التي «ياؤها» حرف لين منقلب عن «ألف» فقط، والتي هي في الألفاظ (عليهم، وإليهم، ولديهم)، فيرون أنّ (الهاء والميم من «هُم» أصلها الضم، وُصِلت واو بالميم^(٣)، لكن الميم أُسكنت استخفافًا، وحُذفت الواو اختصارًا؛ لأنَّ المعنى لا يشكل^(٤)، فلمَّا دخلت «على» وإلى ولدى» على «الهاء» أبقاها مضمومة على أصلها قبل دخولهنَّ؛ لأنَّ الداخل عليها عارض، ولأنَّ هذه

مع «الألف»، فضمَّ على الأصل)^(٥). وهذا التوجيه قيّمٌ في معالجة حال «الياء» اللينة المنقلبة فقط، وهو التفاتة مهمّة في التفرقة بين الياءات، لكنّه لا يحل إشكال «ياء» المد الأصلية في لفظ (يزكيهم) ونحوه، ولا «ياء» اللين في نصب المثني وجرّه في (مثليهم)، فهو خاص بالمنقلبة عن «الألف»، ومعلومٌ أنّ ضم «الهاء» لا ينحصر في مجيء «الهاء» بعد هذه «الياء» المنقلبة عن «الألف»، وإنّما هو يأتي مع «الياء» المدية أيضًا، زيادة على أنّ هذا التوجيه التزم علّة أصل بناء «الهاء» وهي الضم، فلم يخرج عن دائرة توجيهه العامة التي تشمل أنواع الياءات كلها، وبهذا يبقى توجيه حركة البناء الأصلية وهي الضم مقنعًا في الحالين، ولاسيّما أنّ التفرقة بين الياءات قائمة في تعليل القراءات، إذ وجّه العلماء ضم «الهاء» بعد الياءات التي أصلها «ألف» بأنّه من أجل التفرقة (بين

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي: ١: ٦٢ -

٦٨.

(٢) معاني القرآن، الفراء: ١: ٥.

(٣) أي: إنّها أصبحت: (هُمو).

(٤) أي: لا يشكل مع غيره، فالعرب تقول: (عليهم،

وعليهما، وعليهنَّ)، ينظر: إعراب القرآن، النحاس: ١: ١٥.

(٥) الكشف عن وجوه القراءات، مكي القيسي: ١:

٣٥ - ٣٦.

أما رأي البحث الصوتي الحديث فيمكن بيانه من أسس تحليلهم اللغوي، وإن كانت أكثر منطلقات المُحدثين التحليلية في دراسة هذه الظاهرة لم تحُد عما أصّله علماؤنا القُدماء، وسأبيّتها على وفق ما يأتي:

يوجّه المُحدثون قراءة ضم «الهاء» في (عليهم) وأخواتها أنّها جاءت على أصل بنائه، على أنّ ضم «الهاء» حدث فيه تماثل بين الصائت «الضمة» والصامت «الهاء» من جهة أنّ كليهما صوتان خلفيان^(٣)، أمّا قراءة كسر «الهاء» فيوجهها المُحدثون بالميل إلى المجانسة الصوتية مع «الياء» التي قبل «الهاء»، فكُسرت «الهاء»، بمعنى أنّها مماثلة تقدمية^(٤)، وذهب بعضهم إلى أنّ علّة هذه المجانسة ربّما كان بسبب تأثر هذه القبائل في ما انتشر في بقاعهم من لغات جزريّة (سامية) كـ«الآرامية»، و«العبرية»، فكلاهما أثر «الكسر» في مثل هذه الضمائر^(٥).

إنّ هذه المجانسة الصوتية قد أدّت إلى الاقتصاد في الجهد العضلي، وهذا يؤدي إلى يسر الأداء^(٦)، واستدل المُحدثون على هذا اليسر ب(البرنامج

الياء التي أصلها ألف، وبين الياء التي لا أصل لها في الألف، فكسر الهاء مع الياء التي لا أصل لها في الألف، نحو: فيهم، ويريههم لـ«الياء» اللازمة التي قبلها، وضمّ التي قبلها ياء وأصلها الألف، نحو: عليهم، وإليههم، ولديهم؛ للفرق^(١)، بمعنى أنّهم تبتّهوا على ما قبل «الهاء» في كونه حرف مد في (يُزكيّ، ويُري، ويؤفيّ، وفي) وأخواتها، وفي كونه حرف لين في (إليههم، وعليهم، ولديهم) وأخواتها، بل لم يقرأ «حمزة»^(٢) بضم «هاء» لفظ (مثليهم) مع العلم أنّ ما قبل «الهاء» هو حرف لين، فهو يُشبهه تماماً لفظ (عليهم) وأخواته، ولعل ذلك يدل على أنّه لا يعد «ياء» إعراب المثني منقلبة عن «ألف»، على أنّ تعليل القدماء لقراءة «حمزة» بالترفة بين «الياءين» الأصلية والمنقلبة تعليل وجيه، لكنّه لا يعدو كونه تعليلاً شكلياً، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو لماذا هذه التفرقة بينهما؟، أي: ما الداعي الصوتي لهذه التفرقة؟، ويبدو لي أنّ جواب هذا السؤال يتعلّق بما قبل «الهاء»، فإنّ كان حرف مد صعب صوتياً التحول من «الياء» المدية إلى «الضم» موازنة بالموضع نفسه إذا كان ما قبل «الهاء» حرف لين، وسيأتي بيانه لاحقاً.

(٣) ينظر: القراءات القرآنية، د. سمير شريف إستيتية: ٢٥٢.

(٤) ينظر: التطور النحوي، برجشتراسر: ٦٢، والقراءات

القرآنية، د. سمير شريف إستيتية: ٢٥٢.

(٥) ينظر: في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس: ٩٥،

واللهجات العربية، د. عبده الراجحي: ١٦٦.

(٦) ينظر: في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس: ٩٦.

(١) الكشف عن وجوه القراءات، مكي القيسي: ١: ٣٦.

(٢) أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات الكوفي، أحد القراء

السبعة، محدث ثقة عابد زاهد، (ت: ١٥٦هـ)، ينظر: معجم

الأدباء، ياقوت الحموي: ٣: ١٢١٩، ٦: ٢٥٥.

المد، فكلاهما حركة أمامية، وفي الوقت نفسه حدث تخالف في المقطع الثاني (هم)، فأصل حركة «الهاء» هي الضمة، وهما صوتان خلفيان، أي: يكون إنتاجهما في الجزء الخلفي من القناة الصوتية، ولما أبدلت الكسرة بالضمة حدث التخالف بين الكسرة من جهة، و«الهاء» والضمة من جهة أخرى، فالكسرة صوت أمامي، وهما صوتان خلفيان، وعلى هذا يكون التآزر قد حدث بوجود أمرين متكاملين، أحدهما: مماثلة بين المقطع الذي نواته «الياء»، والمقطع الذي نواته الكسرة، فاجتمع المقطعان على تماثل كل منهما في النواة، والأمر الثاني: مخالفة في المقطع الثاني بين صوتين، أولهما صامت وهو «الهاء»، وثانيهما صائت، وهو الكسرة^(٤).

إن كل ما تقدم لا يمنعنا من أن نرجع إلى السؤال الذي طرحناه آنفاً، وهو هل الثقل في مجموعة الألفاظ التي «ياؤها» حرف مد هو الثقل نفسه في مجموعة الألفاظ التي «ياؤها» حرف لين؟.

ولكي يتضح الأمر لا بد لنا من الاستئناس بالتشكيل الصوتي الحديث للحالين حتى يمكننا فهم الذي جرى، فإننا لو نظرنا إلى الألفاظ المختارة للعيّنة لوجدنا أن ما يسبق «الهاء» من جهة التشكيل الصوتي نوعان، هما (مقطع صوتي طويل مفتوح)، و(مقطع صوتي طويل مغلق)، وعلى وفق التشكيل

الصوتي المحوسب (CSL)، إذ تبين أن اتساق الدفق الموجي وتوزيع الطاقة عندما تكون «الهاء» مكسورة أكثر مما لو كانت مضمومة^(١)، ومعنى هذا أننا يمكن أن نفهم من ظاهرة انسجام حركة «الهاء» مع «الياء»؛ لتصبح كسرة أنه استعمال متطور عن الضم، فقد بين المحدثون أن اللغة عند كثرة دوران ألفاظها في الاستعمال تسعى إلى الانسجام بين أصواتها طلباً للخفة في أداء الكلام^(٢)، فلما كان الضم ثقيلًا بعد «الياء» سعت اللغة إلى التخلص منه بمماثلة «الياء» بالكسرة، فنحت اللغة هنا منحى توليدياً، وهو يؤكد لنا أن الضم كان أسبق استعمالاً، بمعنى أنه الأصل^(٣).

ويرى بعض المحدثين أن في قراءة كسر «الهاء» لا يُنظر إليها من باب التجانس مع «الياء» فحسب، وإنما يحدث فيها ما أسماه (التآزر البنائي)، سواء أكان هذا التآزر للصوائت في ما بينها، أو للصوائت مع الصوامت، وهذا التآزر لا يقتضي التوافق فقط، بل هو أعم، فقد يقتضي البناء تآزرًا مكونًا من توافق وتخالف، ومثال ذلك أن لفظ (فيهم) يحدث فيها تآزر بنائي توافقي بتماثل كسرة «الهاء» مع «ياء»

(١) ينظر: علم الأصوات النحوي، د. سمير شريف إستيتية: ٥٦٣، ٥٨٢.

(٢) ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي: ١٤٣.

(٣) ينظر: الهاء العربية الصوت والوظائف، د. رضوان منيسى: ٨٣.

(٤) ينظر: القراءات القرآنية، د. سمير شريف إستيتية: ٣٤٣

الصوتي الآتي:
أ. الألفاظ (يُزَكِّي، وَيُرِي، وَيُوفِي، وَفِي)، لو حللناها صوتياً لكان ما يأتي:

١ [يُزَكِّيهم] ← /يُ | زَك | ك | ه | م /.

٢ [يُرِيهم] ← /يُ | ر | ه | م /.

٣ [يُوفِيهم] ← /يُ | و | ف | ه | م /.

٤ [فيهم] ← /ف | ه | م /.

بارتفاع اللسان من أوله نحو سقف الفم مع مد الصوت واهتزاز الوترين الصوتيين من غير حفيف، وهو ما يرمز له في التصنيف الدولي بالرمز (i)^(١)، أمّا المزدوج الهابط الذي تمثله «الياء» غير المدية فيولد (مما بين وسط اللسان وما يقابله من شجر الحنك الصلب بحيث يُسمح للهواء بالمرور مُحدثاً احتكاكاً مسموعاً مع اهتزاز الوترين الصوتيين)^(٢)، أمّا الضمة فتولد من آخر اللسان نحو آخر الحنك الصُّلب مع استدارة الشفتين، وهو ما يرمز له في التصنيف الدولي بالرمز (u)^(٣).

ف نجد أنّ ما يسبق الضمير (هم) في هذه الألفاظ مقطعٌ صوتيٌّ طويلٌ مفتوح، وهو على التتابع: (/ك /، و(/، و(/، و(/، و(/).

ب. الألفاظ (على، وإلى، ولدى)، لو حللناها صوتياً لكان ما يأتي:

١ [عليهم] ← /ع | ل | ي | ه | م /.

٢ [إليهم] ← /إ | ل | ي | ه | م /.

٣ [لديهم] ← /ل | د | ي | ه | م /.

٤ [مثليهم] ← /م | ث | ل | ي | ه | م /.

بناء على وصف المخارج هذا يتضح أنّ مخرج الياء غير المدية التي تسمى اللينة أقرب إلى مخرج الضمة موازنة بمخرج الياء المدية، وبهذا يكون النطق بالضمة بعد الياء غير المدية أخف على جهاز النطق من الياء المدية، ومن هذا نجد أنّ ضم «الهاء» مع المجموعة الأولى أثقل من ضم «الهاء» مع المجموعة الثانية، ويبدو أنّ هذا التباين الصوتي بين المجموعتين يُظهر لنا سبب كثرة دوران «ضم» الهاء» عند القراء في المجموعة الثانية موازنةً بالمجموعة الأولى، كما أنّه بين لنا بشيء من

ف نجد أنّ ما يسبق الضمير (هم) في هذه الألفاظ هو مقطعٌ صوتيٌّ طويلٌ مغلق، وهو على التتابع: (/ل /، و(/، و(/، و(/، و(/).

ولو دققنا بالمقطعين الصوتيين اللذين يسبقان

«الهاء» لوجدنا أنّ ما يلتصق منهما ب«الهاء» على نوعين، فأولهما (ياء) مدية، وهي (/، و(/)، وثانيهما مزدوج هابط، وهو (/، و(/)، أي: «ياء» غير مدية، ولكي نميز أيّهما أثقل عند نطق «الضمة» بعده لا بد لنا من معرفة مخرجيهما وعلاقته بمخرج الضمة، فمن المعلوم أنّ «الياء» المدية صائتٌ طويلٌ يولد

(١) ينظر: فقه اللغة العربية، د. حسام النعيمي: ١٧٥، والمدخل إلى علم أصوات العربية، د. غانم قدوري: ١٣٩ - ١٤٢.

(٢) فقه اللغة العربية، د. حسام النعيمي: ١٩٣.

(٣) ينظر: فقه اللغة العربية، د. حسام النعيمي: ١٧٥، والمدخل إلى علم أصوات العربية، د. غانم قدوري: ١٣٩ - ١٤٢.

«التوجيه الصوتي لظواهر من القراءات العشر دراسة من منظور البحث اللغوي الحديث»

أ. م. د. محمد هادي محمد عبد الله || ٦٩٩

حرف المد حركة من جنسه^(١)، ولكي يتضح منعهم سأمثله بالتشكيل الصوتي، فعلى رأي القدماء يكون التشكل الصوتي ل(علاهم) هو:
[عَلاهُم] ← /عَ | لَ | هِ | مِ /
ف نجد أنه توالى بعد «اللام» صائتان هما (الفتحة والألف)، واللذان ظهرا ب(| لَ |)، وهذا يعني وجود قمتين على «اللام»، وهو ما لا يقبله البحث الحديث، ف«الفتحة» لا تظهر في التحليل الصوتي المختبري لا نطقاً ولا رسماً، فيرى المُحدثون أنه لا وجود لحركة قبل حرف المد من جنسه، وإنما ما موجود هو الصائت الطويل الذي يُمثل حرف المد، وهو قمة حرف «اللام»، وكما في التشكيل الصوتي الآتي:

[عَلاهُم] ← /عَ | لَ | هِ | مِ /

وبناء على هذا نجد أن التوجيه الصوتي الحديث أعطى بديلاً جديداً لتفسير وجود «الفتحة» قبل «الياء»، إذ يرى المُحدثون أن «الألف» الأصلية قد انشطرت إلى (فتحة ونصف صائت)، وعلى وفق ما يأتي^(٢):

[عَلاهُم] ← /عَ | لَ | هِ | مِ /

ينشطر الصائت الطويل «الألف» () إلى (فتحة، ونصف صائت)، فيكون:

(١) ينظر: المنهج الصوتي، د. عبد الصبور شاهين: ١٨، وأبحاث في أصوات العربية، د. حسام النعيمي: ١٣.

(٢) ينظر: أبحاث في أصوات العربية، د. حسام النعيمي: ٨، و٢٤.

التفصيل العلمي الحديث عما طرحناه من سؤال أنفاً، بل أكد قول القدماء في ذلك، ف«حمزة» يميل إلى ضم «الهاء» مع «الياء» التي أصلها «ألف»، ويكسر «الهاء» التي قبلها «ياء» أصلية، فاتضح بوساطة التحليل المقطعي أن سبب ذلك هو خفة الأولى وثقل الثانية.

بقي أن أبين رأي المُحدثين في «الياء» غير الأصلية، كيف جاءت؟، سواء في لفظ (عليهم) وأخواته أو في لفظ (مثليهم)، ولا بد قبل بيان آراء المُحدثين أن أبين أصلاً مهماً يختلف فيه المُحدثون في توجيهاتهم عن القدماء، فالقدماء يرون أن قبل حرف المد حركة من جنسه، وعليه تكون هناك «فتحة» على «اللام» من (علاهم، وإلاهم)، وهناك «فتحة» على «الدال» من (لداهم)، فالقدماء عندما يقلبون «الألف» إلى «ياء» لا يسألون عن الفتحة التي قبل «الياء» في (عليهم، وإليهم، ولديهم)؛ لأنها الفتحة التي قبل «الألف» في الأصل، ولذا جعلوا الفتحة التي قبل «ياء» إعراب «المثنى» مشعرة ب«الألف». إن هذا التوجيه لا يرتضيه المُحدثون؛ لأنهم لا يرون وجود حركة قبل حرف المد من جنسه، إذ تبين لهم من التحليل الطيفي لسلسلة الكلام في المختبر أن الصوامت تكون قواعد، والصوائت تكون قمماً، وأن أحرف المد ظهرت قمماً، بمعنى أنها حركات «صوائت طويلة»، ولا توجد للصامت الواحد إلا حركة واحدة، أي: لا يجتمع على الصامت الواحد قمتان، وبهذا لا يقبل المُحدثون أن يكون قبل

[علاهم] ← /ع | ل | ه | م /
 فنجد أنّ «الألف» (أ) انشطر إلى «فتحة» (أ)، و«ياء» غير مدية (أ)، وهي تمثل نصف صائت، وقيمتها قيمة صامت، فيكون التشكيل الصوتي هو:

[عليهم] ← /ع | ل | ي | ه | م /

النحويون في ضمن الأسماء المثناة، وذلك نحو: (هما، وأنتما، إياكما)، وكذلك دلالة هذه «الألف» على التثنية في الأفعال، نحو: (ذهباً، وذهبتُما، وتذهبان)، ثم توسّعت العربُ بعد ذلك؛ حرصاً منها على تمييز دلالة الإعراب، فاستعملت «الياء» لحالي النصب والجر، وأبقت «الألف» على حال الرفع^(١)، ويرى بعضهم أنّ هذا التوسّع لم يأت اعتباراً، وإنما حدث لهذه «الألف» تطوّرٌ صوتيٌّ بإمالتها، ثم تطورت هذه الإمالة، فأصبحت «ياءً» غير مدية، وأثبتتها اللغة بعد أن استقر نظامها على التفرقة بين حالات الإعراب^(٢)، ولاسيما أنّنا نجد أنّ علامة (الياء) ممّا كانت دالة على التثنية ثابتة في العربية الجنوبية القديمة ك(السبئية والمعينية والقبتانية والحضرمية)^(٣)، ويبدو أنّ وجود هذه «الياء» في العربية الجنوبية القديمة قد أوهم «د. إبراهيم أنيس»^(٤)، فجعل إعراب المثني ب«الياء»

وبهذا نفهم من أين جاءت هذه «الفتحة» التي قبل «الياء»، ونفهم أيضاً من أين جاءت هذه «الياء» التي قد يجانسها بعضُ العرب، فيكسر «الهاء»، وقد ينطق بعضهم «الهاء» على الأصل، وهو «الضم».

أمّا «ياء» إعراب «المثنى» في حالي النصب والجر فالقدماء جعلوها مقابلة للكسرة في إعراب المفرد، ف«الفتحة» التي قبل «الياء» في لفظ (مثليهم) دالة على «الألف» المحذوفة، وعلى ما بيّنا سابقاً من أنّ القدماء يرون وجود حركة قبل حرف المد من جنسه يُعاد السؤال نفسه هو ما هذه «الياء»، وما هذه الفتحة التي قبلها؟

وللإجابة على هذا السؤال لا بد من فهم «ألف» المثني التي دلّت عليه هذه الفتحة التي قبل «الياء»، ومن هنا نجد أنّ بعض المُحدثين يرى أنّ أصل استعمال المثني ملازمة «الألف» رفعاً ونصباً وجرّاً، ويعزّز هذا ويقويه أمران، أحدهما: أنّ كثيراً من القبائل التي تلزم المثني في إعرابه «الألف» فقط قبائل يمانية، ومن المعروف أنّ عربية القبائل اليمانية أقدم من عربية القبائل الشمالية، فدل هذا على أصالة الاستعمال، والثاني: أنّ «الألف» جاءت دالة على التثنية في أسماء كثيرة لا يعدها

(١) ينظر: دراسات في اللغة والنحو، د. عدنان محمد سلمان: ٨٠.

(٢) ينظر: فقه اللغة المقارن، د. إبراهيم السامرائي: ٨٧ - ٨٩.

(٣) ينظر: قواعد العربية الجنوبية، ف. ل. بيستون: ٥٩ - ٦٢، وفقه اللغة المقارن، د. إبراهيم السامرائي: ٨٠.

(٤) الدكتور «إبراهيم أنيس» اللغوي المجمعى المصري، من أقدم أساتيد اللغويات في العصر الحديث، وله مؤلفات لغوية مهمة، منها (في اللهجات العربية)، و(من أسرار اللغة)، (ت: ١٩٧٨م)، ينظر: تنمة الأعلام، محمد خير رمضان: ١: ١١.

«التوجيه الصوتي لظواهر من القراءات العشر دراسة من منظور البحث اللغوي الحديث»

أ. م. د. محمد هادي محمد عبد الله || ٧٠١

هو الأصل، ومجيء «الألف» فرع عنه^(١)، لكنّ هذا يتصادم مع وجود الفتحة التي قبل «الياء»؛ فإذا سلّمنا أنّ «الياء» هي أصل إعراب المثني فهل هي «ياء» مدّية أو «ياء» لينة؟، وفي كلا الأمرين يبقى تفسير تحوّل هذه «الياء» إلى الألف مشكلاً، ولاسيما أنّ العربية لا تعرف مثل هذا التحوّل على عكس تحوّل «الألف» إلى «ياء» فهو مشهور مطّرد، وتفسيره العلمي أقرب إلى واقع الاستعمال.

ويبدو لي أنّ القول بأصالة دلالة «الألف» على التثنية وأنه ملازم لـ «المثنى» في إعرابه قول علميٍّ وجيه، ولاسيما أنّنا بيّنا سلفاً قول القدماء في أصالة «ألف» التثنية، وأنها ليس لها أصل ترجع إليه^(٢)، زيادة على أنّنا نجد أنّ لزوم «الألف» في إعراب المثني رفعاً ونصباً وجرّاً كان لغة فاشية معروفة عند العرب^(٣)، وبها جاءت القراءة، ففي قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ﴾ [طه الآية ٦٣] جاءت القراءة السبعية: (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) بتشديد (إِنَّ) وملازمة «الألف» للفظ (هذان)^(٤)، وثبوت هذا اللزوم يجعلنا نحل لغز وجود الفتحة قبل «ياء» إعراب المثني في نحو

لفظ (مثليهم)، فأصلها في الرفع (مثلاهم)، وبمرور الاستعمال وتطوره على ألسنة العرب بميلهم إلى التمييز بين حالات الإعراب حفاظاً على أمن اللبس ووضوح الدلالة من أجل الوصول إلى اللغة الأدبية المثالية انشطرت «الألف» إلى (فتحة وياء غير مدية)، فكانت (مثليهم)، وعلى هذا تكون «ياء» إعراب المثني منقلبة عن «الألف» الدالة على التثنية، وعلي وفق التشكيل الصوتي الآتي:

[مثلاهم] ← مِ ث | ل | هُ م /
 ينشطر الصائت الطويل «الألف» () إلى (فتحة، ونصف صائت)، فيكون:

[مثلاهم] ← مِ ث | ل | هُ م /
 فنجد أنّ «الألف» () انشطرت إلى «فتحة» ()، و«ياء» غير مدية ()، وهو تمثل نصف صائت، وقيمتها قيمة صامت، فيكون التشكيل الصوتي هو:

[مثليهم] ← مِ ث | ل | ي | هُ م /
 ولكن يبقى سؤال آخر قائم هنا، وهو لماذا انشطرت «الألف» في (علاهم، ومثلاهم) وأخواتهما إلى (فتحة، وياء غير مدية)، ولم تنشطر إلى (فتحة، وواو غير مدية)؟.

من المعلوم أنّ القدماء رحمهم الله تعالى قد أجابوا على هذا، وقد بيّنت أنّاً أنّ الأجوبة لم تكن مقنعة إلاّ في قولهم: (لأنّها أي: «الياء» أيضاً أخفّ من الواو)^(٥)، فهذه العلة الصوتية أفضل وأقوى مما ذكر من علل قلب «ألف» لفظ (علاهم)، ونحوها

(٥) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٤: ١٦١ ١٦٢.

(١) ينظر: من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس: ٢٧١.

(٢) ينظر: شرح الأجرومية في علم العربية، السنهوري: ٢: ٧٤٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٣: ٢٣٣، وشرح الألفية، المرادي: ١: ٧٤، واللهجات العربية، د. عبده الراجحي: ١٨٥.

(٤) هي قراءة عن ابن عامر، وحمزة، ونافع، والكسائي، ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ٥: ١٨٠٤.

إلى «ياء»، وقد بيّنت أنّها ميل الاستعمال العربي إلى «الياء» أكثر من «الواو»، وبهذا صرح بعض القدماء، فقال: (اعلم أنّ «الواو» أثقل من «الياء» و«الألف»، والمعني بالثقل أنّ الكلفة عند النطق بها تكون أكثر، و«الياء» أخف من «الواو» وأثقل من «الألف»، وإذا تدبّرت ذلك عند النطق بالحرف وجدته صحيحاً)^(١)، (فيبدو أنّ الذوق العربي كان يؤثر صوت «الياء» على صوت «الواو»، ويراه أخف منه وأيسر)^(٢)، فمالت العرب في الكثرة الكاثرة من كلامها إلى «الياء» عند قلب «الألف».

• **المطلب الثاني: الإبدال والإشمام الصوتي في لفظ «سراط»**
الإبدال والإشمام الصوتي في لفظ «سراط» ظاهرتان في الاستعمال العربي، وجاءتا في القراءات القرآنية الكريمة، ولكي تتضح لنا دراستهما لا بد من بحثهما كلاً على حدة، لكن قبل بحثهما هناك أصول لغوية يجب توضيحها لأهميتها، ولعلاقتها المباشرة بفهم هاتين الظاهرتين، فأقول:

إنّ لفظ (سراط) وتنوعه اللهجي في (سراط، وزراط) لو رجعنا إلى مادته اللغوية في المعجمات القديمة لوجدنا هذه المعجمات تُبيّن أنها على وفق ما يأتي:
(أ) مادة (س، ر، ط) مذكورة في المعجمات على أنّها مادة عربية أصيلة الاستعمال^(٣)، فهي (أصل صحيح واحد، يدلُّ على غيبة في مرٍّ وذهاب، من ذلك: سرتُّ الطعام، إذا بلعته؛ لأنّه إذا سُرط غاب، وبعض أهل

كلامها إلى «الياء» عند قلب «الألف».
مما تقدّم كلّهُ نخلص إلى أنّ قراءة كسر «الهاء» كانت جنوحاً إلى مماثلة تقديمية للمناسبة الصوتية والانسجام الأدائي مع «الياء»، وأنّ قراءة ضم «الهاء» تخلّت عن هذه المناسبة من أجل الحفاظ على حركة البناء الأصلية للضمير «الهاء»، وهي مع «الياء» المدية أثقل منها مع «الياء» اللينة، وبهذا نفهم اطراد الضم عند «حمزة» مع «الياء» اللينة فقط في حين توسّع «يعقوب» و«رويس»، فقرء بضم «الهاء» سواء أكانت «الياء» مدية أم لينة، وقد اتضح لنا أيضاً أنواع الياءات في كل لفظ منها، وتبيّن لنا سبب «الفتحة» التي قبل «الياء» غير المدية، وبعد كلّ هذا ومن باب الاستئناس بتمثيل هذه الظاهرة في أصوات بعض اللهجات العراقية

(٣) ينظر: العين، الفراهيدي: ٧: ٢١١، وتهذيب اللغة، الأزهرى: ١٢: ٣٢٩، وتاج اللغة وصحاح العربية، الجواهرى: ٣: ١١٣٠، ولسان العرب، ابن منظور: ٩: ١٨٥، وتاج العروس، الزبيدي: ١٩: ٣٤١.

(١) شرح الملوكي، ابن يعيش: ٤١٠.
(٢) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، د. حسام النعيمي: ٣٨٦.

«التوجيه الصوتي لظواهر من القراءات العشر دراسة من منظور البحث اللغوي الحديث»

أ. م. د. محمد هادي محمد عبد الله || ٧٠٣

العلم يقول: «السرائط» مشتق من ذلك؛ لأنّ الذاهب فيه يغيب غيبة الطعام المُستَرط^(١).
 (ب) مادّة (ص، ر، ط) تأتي في المعجمات على ثلاثة أنماط: أحدها: لا تُذكر مطلقاً، وهذا في معجم (العين)^(٢)، ولعلّ سبب ذلك أنّها ليست مادة مستقلة، وإنّما هي تبع ل(سراط) بالإبدال الصوتي، والنمط الثاني: تُذكر في ضمن مادّة (س، ر، ط)، فلفظ (صراط) ما هو إلّا إبدال صوتيٌ لحرف «السين» في لفظ (سراط)^(٣)، والنمط الثالث: أنّهم يذكرونها مستقلة، لكنّهم لا يلبثون أنّ يُصرّحوا بأنّها تبعٌ لمادّة (س، ر، ط)، ف«الصاد» أبدل ب«السين»، والمعنى واحد، ولذا نجدهم لا يُفرّعون لها تصاريّف أو اشتقاقاً مثلما فرّعوا في «سراط»^(٤)، وعليه يتبين لنا أنّه في كل الأنماط عدّت مادة (ص، ر، ط) مادة فرعية تابعة لمادة (س، ر، ط).

(ج) مادّة (ز، ر، ط) لا وجود لها في المعجم؛ لذا قال العلماء: (السَّراط بالكسر: السبيل الواضح... والصاد أعلى للمضارعة، والسينُ الأصل، وقول مَنْ قال بالزاي المُخلصة خطأ خطأ)^(٥)، وسبب هذه الخطأ أنّ هذه المادّة غير مستعملة، ف«الزراط» إبدال صوتيٌ

(١) مقاييس اللغة، ابن فارس: ٣: ١٥٢.

(٢) ينظر: العين، الفراهيدي: ٧: ٢١١.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري: ١٢: ٣٣٠، ولسان العرب، ابن منظور: ٩: ١٨٥، والمصباح المنير، الفيومي: ٢٢٦.

(٤) ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس: ٣: ٣٤٩، والقاموس المحيط، الفيروزآبادي: ٦٧٥.

(٥) القاموس المحيط، الفيروزآبادي: ٦٧٠.

ل(الصراط)، وهو يُذكر في ضمن مادّة (س، ر، ط)^(٦).
 أمّا المعجمات الحديثة ففي (المعجم الوسيط) جعل لفظ (سراط) في مادة (سراط)، وذكروا اشتقاقات المادة وتصريفاتها، لكنّهم جعلوا لفظ (صراط) بطريقة غريبة، فقد وضع بعد مادة (صرر) بعد ذكر الفعل المضاعف (صرصر)، وجعل لفظاً مستقلاً بمادة جديدة، ولم يزيدوا على أنّ قالوا: (الصراط: الطريق)، ثم استشهد على هذه الدلالة بآية قرآنية كريمة^(٧)، وأمّا في (المنجد) فقد شوّهت مادة (سراط) وإبدالها الصوتية، إذ جعل لفظ (سراط) في مادة (سراط) من المعرّبات عن اللاتينية بالرغم من أنّه ذكر اشتقاقات مادة (سراط) وتصريفاتها، ثم إنّه أفرد ل(صراط) مادة أيضاً، وجعل فيها لفظ (صراط) وصرح بأنّه (يوناني)، ثم إنّه أفرد لمادة (زرط) فقرة، وجعل فيها دلالة واحدة هي (البلع)^(٨)، وإنّ أفراد (زرط) بمادة مستقلة أمرٌ مُحدث لم يذكره متقدّمو اللغويين، وهم الحجّة في هذا الباب، ولا يُلتفت إلى غيرهم، فلا يمكن الاطمئنان إلى هذا؛ لمخالفته إجماع اللغويين في ضبط مادة (سراط) وإبدالها الصوتية وأصلها ودلالاتها، وعليه تكون مادة ألفاظ (السرائط، والصراط، والزراط) مادّة واحدة هي (س، ر، ط) فقط، وما عداها تبعٌ لها بالإبدال الصوتي

(٦) ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري: ١٢: ٣٢٩، ولسان العرب، ابن منظور: ٩: ١٨٥، وتاج العروس، الزبيدي: ١٩: ٣٤٥.

(٧) ينظر: المعجم الوسيط: ٤٢٧، و٥١٢.

(٨) ينظر: المنجد في اللغة، لويس معلوف: ٢٩٧، و٣٣٠، و٤٢٢.

الذي يحدث لحرف «السين» بحسب لهجات العرب؛ لذا قال القدماء: (وأصل «الصراط» ب«السين» لا غير، من «سَرَط»: إذا بَلَغَ، وكذا «زردتُ»^(١)).

ومن الأصول اللغوية التي يجب بيانها أيضاً أن بعض اللغويين يرى أن (صراط) لفظ مُعَرَّب، فهو روميُّ الأصل^(٢)، وبهذا قال بعض المستشرقين^(٣)، وإذا سلّمنا بأعجمية (صراط) فسيخرج «الصاد» في (صراط) من دائرة الإبدال، ف(ما دامت مُعَرَّبة فإنَّ العرب تتصرّف فيها، ولا تصح دليلاً على الإبدال)^(٤)؛ إذ ينطقها العربي بما يلائم بيئته، فنكون غير معيّنين بأصلها ومادتها، لكنّ القول بأعجمية لفظ (صراط) ما زالت فيه مندوحة للمراجعة، على أن مسألة الألفاظ المُعَرَّبة في القرآن الكريم مسألة تشاجرت فيها العقولُ وتناحرت الأقلام^(٥)، والذي يبدو لي أن اللفظ القرآني لا يخرج عن عربيته ما دام له أدنى ملابسة باللغة العربية لفظاً ومعنى.

إنَّ المُحدِّثين الذين يرون أعجمية لفظ «صراط» اعتمدوا (١) الملخّص من كتاب الفرق بين السين والصاد، ابن القمّاح: ٧٥ ٧٦.

(٢) ينظر: الصاحبى، ابن فارس: ٤٥، والإتقان، السيوطي: ٣: ٩٥٦، واللسان والإنسان، د. حسن ظاظا: ١٠١، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين: ٣١٨.

(٣) ينظر: العربية الفصحى، هنري فلش: ٧٨، والتطور النحوي، برجشتراسر: ٢٢٨.

(٤) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، د. حسام النعيمي: ١٥٣.

(٥) ينظر: فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب: ٣٥٨، وأقباس الرحمن، د. خالد رشيد: ١٣٧، وما بعدها.

على التشابه الصوتي باللفظ اللاتيني (STRATA)، وهذا غير مُسلّم به، حتى أن «د. إبراهيم أنيس» عاب على كثير ممّن أَلَف في «المُعَرَّبات» شغفهم بالألفاظ الأعجمية، فينسبون العجمة للفظ لأدنى شبهة، زيادة على أنّهم لم يكونوا على دراية بشقاقات اللغة العربية من اللغات الجزرية «السامية»، فعُدّوا بعض الألفاظ دخيلة على اللغة العربية غير مُدركين أنّها منحدره من أصل واحد^(٦)، زيادة على أنّ المُحدِّثين وضعوا شروطاً للقول الفصل في عروية اللفظ، (فإنَّ الفِصل الأول فيه هو تحقيق وجود اللفظ العربية بمعناها في أصل كامل التصرف، أو يحتمل أن تكون من باب الدخيل، كما يحتمل أن تكون من أصل مُمات في العربية، وإن كان من الصعب أن يقوم على هذا دليل)^(٧)، وعليه تكون لدينا سعة في إخراج (صراط) من ظنون الأعجمية من جهات، إحداها: إنَّ التشابه الصوتي قائم في كثير من الألفاظ التي أصلها عربيُّ «جَزْرِيٌّ» المنشأ والبيئة أو إسلاميُّ الدلالة، ثم اقترضها الأعاجم، ومن ذلك (جَمَلٌ CAMAL)، و(القائد GUIDE) بمعنى (الدليل)، وغيرها كثير، فهل نقول: إنّها ألفاظ أعجمية، فهذا محال عقلاً ونقلاً، ف(تعيين أصل اللفظ لإلحاقه باللغة المأخوذة منها يحتاج إلى نظر لا يكفي فيه المشابهة اللفظية... إلّا إذا دلّت القرائن على انتقال إحداها من

(٦) ينظر: من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس: ١١٤.

(٧) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين: ٣٣٤.

«التوجيه الصوتي لظواهر من القراءات العشر دراسة من منظور البحث اللغوي الحديث»

أ. م. د. محمد هادي محمد عبد الله || ٧٠٥

لغة إلى أخرى وساعد الاشتقاق على ذلك^(١)، والقرائن زيادة على الاشتقاق واضحة في رجوع هذه الألفاظ إلى العربية.

والثانية: إن مادة (س، ر، ط) جارية على سنن العربية في البنية والاشتقاق والتصريف، فجاء فيها (سَرَطَ يَسْرُطُ) من الباب الأول، و(سَرَطَ يَسْرُطُ) من الباب السادس، والأمر منهما (اسرط)، والمصدر (سرط)، و(انسرط)

الطعام في حلقه، إذا سار فيه سيراً سهلاً، و(تسرطه)، و(السرط): السيف القاطع، و(السرط): الرجل العظيم اللقم، والسريع الجري، و(السرط): طعام من تمرٍ وسمن، و(السرط): الطريق الواضح، بل بين علماءنا أن سبب تسمية «الطريق» ب«السرط»؛ لأنه يسرط السابلة^(٢)، ومن الطريف أن العلماء نقلوا عن العرب لفظ «السرطاط» على وزن «فعلال»؛ لسرعة ابتلاعه وزلقه في الحلق، والمراد به «الفالوذ»^(٣)، ومعناه أنهم ترجموا اللفظ الأعجمي به الذي هو من مادة (س، ر، ط)، بل إننا نجد أنه في تقلبيات مادة (س، ر، ط) هناك «ثلاثة» أصول مستعملة هي: (طرس، سطر، سرط)، وثلاثة مهملة هي (طرس، رسط، رطس)^(٤)، ونجد أن نصف أبنية تقلبيات هذه المادة مستعملة في العربية،

والطريف أن «ثلثي» المستعمل منها كان أوله «السين»، وهذا يدل على قوة هذا الحرف في الاستعمال، وأنس العرب به.

والثالثة: تعد العرب الألفاظ التي وقع فيها صوتا «الصاد»، و«الطاء» وليس فيها إبدال ألفاظاً أعجمية؛ لذا لا يعد لفظ (صراط) أعجمياً؛ لأن «الصاد» أصلها «السين»^(٥).

والرابعة: ربما كان أصل لفظ (صراط) من اللغة الجزرية الأم التي آل أكثر موروثها إلى العربية، ومن هذه اللغة الجزرية أخذته اللاتينية في عصورها القديمة، ولاكتنه بأصواتها، فأصبح (STRATA)، فيكون أصل اللفظ جزرياً، أي: عربي قديم (سراط)، وآل إلى اللغة العربية، فتداولته لهجاتها، وكان لهذا التداول أثره في نطقه ب«السين»، أو ب«الصاد» أو ب«الزاي»، وهذا التنوع الصوتي معروف في الاستعمال العربي، ولا أحد ينكر أنها كلها ألفاظ عربية، ومن ذلك على سبيل المثال لفظ (حتي، وعتي)، ولفظ (أعط، وأنط)، ولفظ (شجرة، وشيرة).

بقي أن أبين أن لفظ (سراط، أو صراط، أو زراط) هي على وزن (فعال) بكسر الفاء، والأفصح فيه أنه لفظ مُدَكَّر، وبه جاء التنزيل، وقد ورد تأنيثه^(٦)، وقد ذكر العلماء أنه ليس في كلام العرب اسم على وزن (فعال)

(١) تاريخ اللغة العربية، جرجي زيدان: ٨.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري: ١٢: ٣٣٠، ولسان العرب، ابن منظور: ٩: ١٨٥، وتاج العروس، الزبيدي: ١٩: ٣٤١.

(٣) ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس: ٣: ١٥٢، وشرح الفصيح، ابن الجبان: ١٠٧: ١٠٨.

(٤) ينظر: العين، الفراهيدي: ٧: ٢٠٩.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري: ١٢: ٣٢٩، ودراسة اللهجات العربية القديمة، د. داود سلوم: ٩٠.

(٦) ينظر: المذكر والمؤنث، ابن الأنباري: ١: ٤٢١.

ليس بمصدر إلا كلمة (الفعال)، وهي خشبة الفأس^(١)، قلتُ: «صراط» يدخل تحت هذا الاستثناء، فهو يدل على الاشتغال؛ لأنَّ (الصراط) يشتمل على سالكه اشتغال الحلق على المسروط، ووزن (فعال) كثير في المشتكلات على الأشياء، حتى أنَّها تعطي معنى اسم الآلة، نحو: (اللحاف، والخمار، والفراش)^(٢)، ومن نافلة القول أبيض أن لفظ «الصراط» ورد في القرآن الكريم في (إحدى وأربعين) مرة^(٣).

مما تقدم يتضح لنا أن مادة (س، ر، ط) أصل ضاربٌ بجرانه في الفصاحة العربيّة، وعالجه بألسنة أبنائها، فظهرت له صورتان أخريان: (صرط، وزرط)، وهذا التنوع الصوتي معروفٌ مشهور في كثير من ألفاظ العربيّة، زيادة على أن وجود سلسلة الاشتاقات والتصريفات له يُبين عمقه في الاستعمال العربي وأصالته.

ومن الأصول اللغوية التي يجب معرفتها أيضًا هو معرفة

علّة تسميتها بأحرف الصفير ومعرفة مخرجها وصفاتها، فأحرف الصفير (س، ص، ز)^(٤) سُميت بذلك؛ لخروج حِدّة صوتية عند النطق بها تشبه صوت صفير الطائر، وسببها قوّة احتكاك الهواء الخارج من منفذ ضيق^(٥)، فهذه الحِدّة تجعلها واضحة في السمع بعيدة في التلقي؛ لذا قال «سيبويه»: (هنّ أُندي في السمع)^(٦)، أي: أبعد وصولاً^(٧).

أمّا مخرجها فمما بين طرف اللسان وفوق الثنايا، وتفصيل هذا المخرج بحسب نوع الحرف، فمخرج حرف «السين» إذا اقترب طرف اللسان من اللثة ممّا فوق الثنايا، وسمح للهواء المار بينهما أن يحدث احتكاكا مسموعاً مسبباً الصفير من غير أن يهتزّ الوتران الصوتيان، فإذا كان اللسان بهذا الموضع من نطق «السين» واهتزّ الوتران الصوتيان كان مخرج «الزاي»، فإذا كان اللسان بموضع نطق «السين» نفسه وصحب ذلك ارتفاع وسط اللسان بتفَعّر نحو سقف الفم كان هذا مخرج «الصاد»^(٨).

وأما صفاتها ففيها صفات متّحدة وصفات مختلفة، أمّا المتّحدة فكلها (رخوة احتكاكية)، وأمّا المختلفة

(١) ينظر: ليس في كلام العرب، ابن خالويه: ٣٢.

(٢) ينظر: نتائج الفكر، السهيلي: ٢٣٦، ومعاني الأبنية في العربية، د. فاضل السامرائي: ١٢٧.

(٣) الفاتحة: ٦، ٧، والبقرة: ١٤٢، ٢١٣، وآل عمران:

٥١، ١٠١، والنساء: ٦٨، ١٧٥، والمائدة: ١٦، والأنعام:

٣٩، ٨٧، ١٢٦، ١٦١، والأعراف: ٨٦، ويونس: ٢٥،

وهود: ٥٦، وإبراهيم: ١، والحجر: ٤١، والنحل: ٧٦،

١٢١، ومريم: ٣٦، ٤٣، وطه: ١٣٥، والحج: ٢٤، ٥٤،

والمؤمنون: ٧٣، ٧٤، والنور: ٤٦، وسبأ: ٦، ويس: ٤،

٦١، ٦٦، والصفات: ٢٣، ١١٨، وص: ٢٢، والشورى:

٥٢، ٥٣، والزخرف: ٤٣، ٦١، ٦٤، والملك: ٢٢.

(٤) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٢: ٤٢٠.

(٥) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية، د. غانم قدوري: ١٢٣.

(٦) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٢: ٤٢٠.

(٧) ينظر: القاموس المحيط، الفيروزآبادي: ١٣٣٨.

(٨) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٢: ٤٠٥، وفتح اللغة العربية، د.

حسام النعيمي: ١٩٢، والمدخل إلى علم أصوات العربية،

د. غانم قدوري: ٩١، ٩٢.

«التوجيه الصوتي لظواهر من القراءات العشر دراسة من منظور البحث اللغوي الحديث»

أ. م. د. محمد هادي محمد عبد الله || ٧٠٧

فبحسب نوع الحرف، ف«السين» مهموس مستفل، و«الصاد» مهموس مستعل مطبق، و«الزاي» مستفل مجهور^(١)، وبعد عرض هذه الأصول اللغوية نتقل إلى بيان ظاهرتي (الإبدال)، و(الإشمام الصوتي) في أحرف الصفير في لفظ (صراط) كلاً على حدة:
أولاً: الإبدال في لفظ «صراط»:

الإبدال: أن تقيم حرفاً مكان آخر^(٢)، وهو من سنن العربية في كلامها، ومنه مطردٌ في الاستعمال قياسيٌّ في التنظير كما في صيغة (افتعل)، ومنه غير مطرد، فهو ظواهر لهجية كما في لفظ (دريخ ودليخ)^(٣).

إن الذي يعيننا هنا هو إبدال صوتي لهجي في لفظ (صراط)، إذ انعكس ذلك في القراءات، لكن هناك فرقٌ في الإبدال في لفظ «صراط» بين ما يحدث في الاستعمال اللهجي العام وما يحدث في القراءات، فما يحدث في الاستعمال اللهجي هو أن يُبدل بحرف «السين» حرف «الصاد»، أو «الزاي» بحسب الاستعمال المنقول عن العرب، ومعنى هذا أن الإبدال في الاستعمال اللهجي يحذف معه حرف «السين» رسماً، ويحل محله إمّا حرف «الصاد»، أو «الزاي»، ولذا نجد

(٤) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٢: ٤٢٧ ٤٢٨، وسر الصناعة، ابن جني: ١: ٣١٨، والمزهر، السيوطي: ١: ٤٧٠ ٤٧١، وبحوث ومقالات في اللغة، د. رمضان عبد التواب: ٢٣٤ ٢٣٦.

(٥) الكشف عن وجوه القراءات، مكي القيسي: ١: ٣٤.
(٦) ينظر: الوافي في شرح الشاطبية، عبد الفتاح القاضي: ١٧٩.

(٧) السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ١٠٧.
(٨) ينظر: الميسر في علم رسم المصحف، د. غانم

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٢: ٤٠٥ ٤٠٦، وفقه اللغة العربية، د. حسام النعيمي: ١٩٢، والمدخل إلى علم أصوات العربية، د. غانم قدوري: ١٠١ ١٠٢، ١١٠ ١١١.
(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي: ٣: ١٩٧، وشذا العرف، الحملأوي: ١٨٢.

(٣) ينظر: الصاحبي، ابن فارس: ٣٣٣، وشرح الملوكي، ابن يعيش: ٢١٣، وإيجاز التعريف، ابن مالك: ١٤٣.

أنه ليس في القراءات الكريمة لفظ (زراط) خالصة «ب» الزاي» مثلما وجد في اللهجات، فما في القراءات هو إشمام «الصاد» حرف «الزاي» على ما يأتي بيانه، وبهذا يتضح لنا قول المتقدمين في تخطئة كتابة لفظ «زراط»، ف(من قال بالزاي المخلصة خطأ خطأ)^(١)، فالمراد بهذه التخطئة أنه إذا أثبت «الزاي» في القراءات فقط، أما في عموم الاستعمال العربي فموجود، وهو ظاهر في لهجة «طيبي»^(٢).

لقد وردت قراءة لفظ «سراط» بحرف «السين»، وأثبتها العلماء عن أئمة القراءات^(٣)، وقد عللها القدماء بأنها جاءت على الأصل اللغوي الذي هو ب«السين»^(٤)، لكن استعمال الفصحى هو إبدال «الصاد» بحرف «السين» من لفظ «سراط»، فتصبح «صراطاً»، وهي لغة قدوري: ١٣٤، والمتحف في رسم المصحف، د. عبد الكريم إبراهيم: ٤٢.

(١) القاموس المحيط، الفيروزآبادي: ٦٧٠.

(٢) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة، د. رمضان عبد التواب: ٢٣٤ ٢٣٦.

(٣) هي رواية قنبل، وأبي حمدون عن الكسائي، ورويس، ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ابن مهران: ٨٦ ٨٧،

والتذكرة، ابن غلبون: ١: ٦٥، والكنز في القراءات العشر، الواسطي: ٤٠٥، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري:

٣: ٦٨٣ ٦٨٤، وتحفة البررة في قراءة الثلاثة المتممين للعشرة، الشيخ قاره بطاق: ١٨٩.

(٤) ينظر: الحجة في القراءات، ابن خالويه: ٦٢، والحجة للقراء، أبو علي الفارسي: ١: ٤٩، والكشف، مكي القيسي:

٣٤: ١.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني: ١: ٢١٨.

(٦) ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ابن مهران: ٨٧، والتذكرة، ابن غلبون: ١: ٦٥، والكنز في القراءات العشر،

الواسطي: ٤٠٥، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ٣: ٦٨٤.

(٧) الكتاب، سيبويه: ٢: ٤٢٨.

(٨) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، إمام العربية في زمانه، وله تصنيفات جلييلة، منها (الخصائص)، و(سر

صناعة الإعراب)، (ت: ٥٣٩٢هـ)، ينظر: نزهة الألباء، الأنباري: ٢٤٤، وإنباه الرواة، القفطي: ٢: ٣٣٥.

(٩) سر صناعة الإعراب، ابن جني: ١: ٢٢٠.

(١٠) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي: ١: ٤٩ ٥٠.

«التوجيه الصوتي لظواهر من القراءات العشر دراسة من منظور البحث اللغوي الحديث»

أ. م. د. محمد هادي محمد عبد الله || ٧٠٩

المجهور بعد المستقل المهموس فيه تكلف وصعوبة، فأبدل من السين صادًا؛ لمؤاخاتها الطاء في الإطباق والتصدّد؛ ليكون عمل اللسان في الإطباق والتصدّد عملاً واحدًا، فذلك أسهل وأخف...، وكانت «الصاد» أولى بالبدل من غيرها؛ لمؤاخاتها السين في الصفير والمخرج، فأبدل من السين حرفًا يؤاخيها في الصفير والمخرج ويؤاخي الطاء بالإطباق والتصدّد، وهو الصاد^(١)، وبهذا نفهم «فَنَقْلَةَ» أبي علي الفارسي^(٢)، إذ قال: (فإن قلت: إنَّ السين الأصل... قيل: الألف أيضًا أصلها ألا تُمال، ولكن لما وقعت مع الكسرة والياء فأريد مجانسة الصوتين وملاءمتها أميلت، وترك الأصل الذي هو التفخيم والتحقيق لها، فكذلك في باب صراط وصويق... لما أريد فيه ذلك ترك الأصل إلى تشاكل الصوتين وتجانسهما)^(٣).

بل إنَّ القدماء ذهبوا إلى تفضيل إبدال «الصاد» من «السين» في مثل لفظ «صراط» ونحوه من أجل أمن اللبس؛ (لأنَّ مَنْ لَغته هذا إذا كان يتجنّب السين مع الطاء لم يقع عليه لبس؛ لأنَّ السين كأنَّها مهملة في الاستعمال عنده مع الطاء، وإنَّما يقع الإلباس لو التبست إلى تشاكل الصوتين وتجانسهما)^(٣).

- (١) الكشف عن وجوه القراءات، مكي القيسي: ١: ٣٤.
- (٢) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، إمام العربية في زمانه، وله تصنيفات مهمة، منها (التعليقة على كتاب سيبويه)، و(الحجة للقراء السبعة)، (ت: ٣٧٧هـ)، ينظر: نزهة الألباء، الأنباري: ٢٣٢، وإنباه الرواة، القفطي: ١: ٣٠٨.
- (٣) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي: ١: ٥٢: ٥٣. ٢١٢.

كلمة بالسين بكلمة بالصاد في معنيين مختلفين^(٤). أمّا المُحدَثون فلم يخرج كثيرٌ منهم عمّا أصله القدماء في هذه المسألة، فإبدال «الصاد» بصوت «السين» في لفظ (صراط) من باب المماثلة الرجعية المنفصلة عندهم^(٥)، أي: لم يباشر «السين» الصوت الذي من أجله أبدلت «الصاد» به، وهو هنا «الطاء» في لفظ «صراط»، إذ فصل بينهما بفاصل، ويتّضح ذلك بالتشكيل الصوتي:

[صِراطٌ] ← / س | ر | ط ن /

ففصل بينهما بالصائت القصير، وبالمقطع الطويل، ويتمثل بالتشكيل (/ | ر | /)، لكنّ هذا التباعد لم يمنع من التأثير الرجعي لصوت «الطاء» في صوت «السين» في لفظ «صراط»؛ طلبًا للانسجام بين الأصوات للخفة في النطق واليسر في الأداء، إذ إنّ الإطباق في «الطاء» حوّل «السين» إلى «صاد»، وإنَّما كان ذلك؛ لأنَّ (السين والصاد) مهموسان متقاربان في المخرج، لكنّ «الصاد» من حروف الاستعلاء، ولما كان «الطاء» من حروف الاستعلاء أيضًا تحوّل الاستعمال عن «السين» إلى «الصاد»؛ لأنَّها ناسبت «الطاء»، فهو من باب تقريب الصوت من الصوت من أجل الاقتصاد بالجهد العضلي^(٦)، وما حدث يمكن تمثيله بهذه المعادلة: (س +

- (٤) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي: ١: ٥٠.
- (٥) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية، د. غانم قدوري: ٢٠٧.
- (٦) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية، د. حسام النعيمي: ١٣٣، والقراءات القرآنية، د. سمير شريف إستيتية: ٧٧، ٢١٢.

إطباق = ص)، وقد نبّه «د. حسام النعيمي» في لفظي (سراط، وصراط) على أنّ «السين» (صَوَيْتَة Phoneme)، و«الصاد» (تَصْوِيَة Allophone)، والسبب وحدة الدلالة^(١)، وبهذا يكون لفظ (سراط) من منظور النظرية التحويلية بنية عميقة للبنية السطحية التي يمثلها لفظا (صراط، وصراط)^(٢)، على أنّه من نافلة القول أنّ أبايّن أنّ القدماء جعلوا صفة الجهر ل«الطاء» من أسباب الإبدال، وهذا لم يقل به المحدثون، ف«الطاء» عندهم مهموس، أمّا سبب الإبدال عندهم فهو صفة الإطباق في «الطاء»^(٣).

وقد وقفتُ على رأي ل«د. عبده الراجحي» يجعل فيه سبب إبدال صوت «الصاد» بصوت «السين» من لفظ (سراط) هو وجود حرف «الراء» المفخّمة، إذ قال: (الذي حدث في «الصراط» هو تأثير رجعي، تأثر فيه الصوت الأول «السين» بالثاني «الراء»،

لكن كيف أثرت «الراء» المجهورة في «السين» المهموسة، فقلبتّها صوتاً مطبّقاً؟، إذا رجعنا إلى كتب القراءات أعانتنا على فهم هذه الظاهرة، إذ تذكر أنّ القراء قد اتفقوا على قراءة «الصراط»

(١) ينظر: أبحاث في أصوات العربية، د. حسام النعيمي: ٦٤.

(٢) ينظر: علم اللغة المعاصر، د. يحيى عبابنة: ١١٥، والقضايا الصوتية والصرفية، د. عامر صلاح: ٢٠٠.

(٣) ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات، د. حسام النعيمي: ٢٥، ٣٨، والمدخل إلى علم أصوات العربية، د. غانم قدوري: ٢٧٦، والقراءات القرآنية، د. سمير شريف

بتفخيم «الراء»، فإذا علمنا أنّ «الراء» المفخّمة تعد من الناحية الصوتية أحد أصوات الإطباق^(٤) فهمنا تأثيرها في «السين» بأن حولتها صوتاً مطبّقاً^(٥)، وقد تابعه في ذلك بعض الباحثين^(٦)، وهذا بحسب ما وقفتُ عليه لم يقل به أحدٌ من القدماء والمحدثين، فالقدماء الذين ذكروهم «د. الراجحي» في أنّهم اتفقوا على تفخيم «الراء» كان سببه أنّ «الراء» وقع قبل صوت «مستعل»، ويريدون به «الطاء»^(٧)، ف«الطاء» هو سبب تفخيم «الراء» الذي أصبح به مطبّقاً، فإطباق «الطاء» صفة أصلية، وإطباق «الراء» صفة دخيلة، وعليه أثر استعلاء «الطاء» في صوت «الراء» مثلما أثر إطباق «الطاء» أيضاً في صوت «السين»، على أنّه يمكن أن يُقال: إنّ إطباق «الراء» قد قوّى من إطباق «السين»، وساعد على جعله «صادا»، ولكنّه ليس سبباً مباشراً، ولا أصيلاً.

وقد تناول «د. إبراهيم أنيس» ظاهرة الإبدال هذه، وله فيها رأيان خالف فيهما المتقدمين، أمّا الأوّل فذهب فيه إلى أنّ أصل ألفاظ (سراط، وصراط، وصراط) هو ب«الصاد»، أي: (صراط)، ثم تطوّرت في البيئة الحضريّة إلى «السين»، فأصبحت (سراط)

(٤) ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: ٦٦.

(٥) اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي: ١٤٩.

(٦) ينظر: القضايا الصوتية والصرفية، د. عامر صلاح: ١٨٩.

(٧) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ٤: ١٣٤٨.

«التوجيه الصوتي لظواهر من القراءات العشر دراسة من منظور البحث اللغوي الحديث»

أ. م. د. محمد هادي محمد عبد الله || ٧١١

من أحرف الإطباق، فيرى أنّهم اختاروا «الصاد» على «السين» بسبب العامل الصوتي، وليس هو من أصل نطقهم^(٤)، ولكنّ العلماء نقلوا عنهم مشافهة، فالمسموعُ عنهم هو لفظ (الصراط)، ولم يُسمع عنهم (السرائط)، وإنّما سُمع عن لهجات أخرى، وابنُ اللغة لا تُرد عليه لغته، وإنّما يُسلم له على واقع استعماله، زد على أنّ التقلبات الصوتية في الظواهر النطقية لا يسلم لنا اطرادها، فالظاهرة اللغوية (قد يكون لها في مكان ما يُبرّر وجودها إلاّ أنّها لا توجد فيه)^(٥)؛ لأنّ الاستعمال اللغوي في عمومها لا يخضع لقوانين حتمية؛ لذا لا يعد ميل «قريش» إلى البيئة الحضريّة ملزماً لهم في التخلص من أحرف الإطباق مطلقاً، وإنّما الأمر بحسب المسموع عنهم.

وذهب «د. إبراهيم السامرائي» إلى أنّ (سراط وصرط وصرط) ليست من الإبدال، وإنّما هي لغات نُطق بها بحسب البيئة^(٦)، ولهذا الرأي جذور عند «ابن جنّي»، لكنّ ليس على إطلاقه، إذ قيده «ابن جنّي» بوجود ما يدل على إبداله ومنها توافق الدلالة^(٧)، وألفاظ (سراط وصرط وصرط) موجود فيها ما يدل على الإبدال، وهو توافق الدلالة، نعم،

(٤) ينظر: في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس: ١٢٩، واللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين: ٢: ٤٤٤.

(٥) الدراسات اللهجية والصوتية، د. حسام النعيمي: ١٣١.

(٦) ينظر: التطور اللغوي التاريخي، د. إبراهيم السامرائي: ١١٥.

(٧) ينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جنّي: ١: ٢١٦.

(١)، وهو قولٌ بعيد؛ لأنّ تفسير التوافق الصوتي بإبدال «السين» «صاداً» يكون أقرب إلى واقع النطق، فنحن نفهم تحوّل «السين» إلى «الصاد» بسبب حرف «الطاء»، لكنّ لو كان الأصل «صاداً»، فما الداعي الصوتي لتطوّر «الصاد» إلى «السين» عند البيئة الحضريّة على رأيه، زيادة على أنّ مادة (س، ر، ط) هي الأصل اللفظي والدلالي الذي يُفسّر لنا معنى (سراط)، و(صرط) كما ذكرت أنفاً، وقد بينّ القدماء ذلك، فقالوا: (يدلُّ على أنّ السين هو الأصل أنّه لو كانت الصاد هي الأصل لم تُرد إلى السين؛ لضعف السين، وليس من أصول كلام العرب أن يردّوا الأقوى إلى الأضعف، وإنّما أصولهم في الحروف إذا أبدلوا أن يردّوا الأضعف إلى الأقوى أبداً)^(٢)؛ لذا قال «د. حسام النعيمي»: (نحن نخالف الرأي القائل بأنّ الصقر» بالصاد هو النطق القديم للكلمة، ثم تطوّرت في البيئة الحضريّة، وأصبحت سيناً، وكذلك السراط والصرط، فنحن لا نوافق على أنّ الأصل بالصاد، ثم تطوّرت إلى سين، بل الأوفق كما هو مذهب «سيبويه» أنّ تكون السين الأصل، ثم أُبدلت صاداً؛ لتوافق حركة الإطباق)^(٣)، أمّا رأيه الثاني فذهب فيه إلى الشك في نسبة لفظ (صرط) إلى لغة «قريش»؛ لأنّه يرى أنّ «قريشاً» تأثرت بالبيئة الحضريّة التي سعت إلى التخلص

(١) ينظر: في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس: ١٢٩.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات، مكي القيسي: ١: ٣٤.

(٣) الدراسات اللهجية والصوتية، د. حسام النعيمي: ١٣٢.

الباحث الكريم أنّ المسوّج الوحيد عند «سيبويه» هو حرف «القاف»، وفاته أنّ «سيبويه» ذكر لاحقاً أصواتاً أخرى، ومنها صوتي «الذال»، و«الطاء»، فقال: (ربما ضارعوا بها أي: بالصاد، وهي بعيدة، نحو: «مصادر»، و«الصراط»؛ لأنّ الطاء كالذال)^(٢)، وقال أيضاً: (قالوا: صاطع في ساطع؛ لأنّها أي: الطاء في التصعد مثل القاف، وهي أولى بذا من القاف؛ لقرب المخرجين والإطباق)^(٣)، ومما يستأنس به هنا وجود هذا الإبدال في بعض لهجات العامية العراقية، فلفظ الصفة المشبهة (صغير) على وزن (فَعِيل) يُلفظ «صاده» بصوت «الزاي» سواء أكان صفة أم علماً، ولكنهم يجعلون «الزاي» ساكنة، ويُشدّدون «الياء»، فيكون (ازغَيْر)، فيقولون مثلاً: (يَبِتِ ازغَيْر)، و(حَجِّي ازغَيْر)، وواضح أنّ سبب هذا الإبدال هو وجود حرف «الغين»، ولاسيما أنّ «الصاد» عندهم ساكنة.

ثانياً: الإشمام الصوتي في لفظ «صراط»:

الإشمام أنواعٌ جعلها بعضهم «سته»^(٤)، وحصرتها (د. غانم قدوري الحمد) بـ «ثلاثة» في تقسيم علميٍّ بحسب طبيعة كلِّ نوع، وهي: (الإشمام الوقفي والإشمام الصرفي والإشمام الصوتي)^(٥)، ويعيننا

كانت للعرب بيّاتٌ لغوية كوّنت لها بمرور الزمن لهجات، لكنّ هذه البيّة ليست مستقلةً لغويّاً عن البيّات الأخرى، وإلاّ فمن أين جاءت كل بيّة بلفظها، ولماذا هذا التوافق في جميع الأحرف ما عدا ما حدث فيه تغيير صوتي، ولو كان الأمر أنّها لغات متنوعة لكانت هذه البيّات لا تفهم إحداها على الأخرى، لكنّ المعروف أنّ هذه القبائل كانت تلتقي، وتتفاهم بلغة موحّدة فيها وشائج كثيرة تجمعهم مع احتفاظ كل قبيلة بأدائها الصوتي، بل إنّنا نستطيع أن نفسر هذا الاختلاف اللهجي بما موجود في بيّات لهجات العامية اليوم، فالعامية العراقية فيها لهجات بحسب المناطق، فيقول بعضهم (دجاجة)، ويقول بعضهم الآخر (دياية)، ولا يعدو هذا وأمثاله في أنّه تأثيرات صوتية بحسب بيّة المتكلم، وعليه تكون اللغة العربية لغة عامة للعرب، وفيها لهجات تختلف بُعداً وقرباً عن هذه العربية، وأكثر هذا الاختلاف سببه التغيرات الصوتية، ومنها الإبدال.

وقد وقفتُ في هذه المسألة على وهم عند بعض الباحثين، إذ ذهب إلى عدم وجود مسوّج لقلب «السين» إلى «الصاد» في لفظ (صراط)، فقال: (غير أنّه توجد بعض الكلمات التي أُبدلت فيها الصاد محل السين دون وجود المبرر الذي بسطه «سيبويه»، وذلك مثل كلمة «الصراط»^(١))، فظنّ هذا

(١) لهجات العرب في القرآن الكريم، عبد الله عبد الناصر:

(٢) الكتاب، سيبويه: ٢: ٤٢٧.

(٣) الكتاب، سيبويه: ٢: ٤٢٨.

(٤) ينظر: المصطلح الصوتي، عبد العزيز الصيغ: ٢٤٧،

والإشمام، د. غانم قدوري: ٢٠١ ٢٠٢.

(٥) ينظر: الإشمام، د. غانم قدوري: ١٩٧.

هنا الإشمام الصوتي، وهو: ظاهرة صوتية تقوم على خلط حرف بحرفٍ والنطق به حرفاً واحداً، ويُطلق عليه القدماء المضارعة أو الإدغام الأصغر أو الإشمام^(١)، ومن المعلوم أنّ الإشمام الصوتي يُتلقَى شفاهاً من أفواه القراء الضابطين، ومع ذلك ذكر بعض العلماء كيفية هذا الإشمام، فقال: (أنّ تخلط لفظ الصاد بلفظ الزاي، وتمزج أحد الحرفين بالآخر، فيتولد منهما حرف ليس بصاد ولا بزاي، ولكن يكون صوت الصاد متغلباً على صوت الزاي، وقصارى القول أنّ تنطق بالزاي كما ينطق العوام بالطاء)^(٢).

وقد تمثلت ظاهرة الإشمام الصوتي في اللهجات العربية^(٣)، ووصلت إلينا في القراءات في إشمام «الصاد» المتحرك «زايًا» في لفظ (صراط)^(٤)، وليس لها تمثّل في الكتابة؛ لذا قالوا: (كأن يُسمّن الصاد، فيُلغظ بها بين الصاد الزاي، ولا يضبطها الكتّاب)

^(٥)، وعلة ذلك أنّ القارئ (لمّا رأى الصاد فيها مخالفة للطاء في الجهر؛ لأنّ الصاد حرف مهموس والطاء حرف مجهور، أشم الصاد لفظ الزاي؛ للجهر الذي فيها، فصار قبل الطاء حرف يشبهها في الإطباق وفي الجهر اللذين هما من صفة الطاء، وحسن ذلك، لأنّ الزاي من مخرج السين، والصاد مؤاخية لها في الصغير، والعرب تبدل السين صاداً إذا وقع بعدها طاء أو قاف أو غين أو خاء؛ لتسفل السين وهمسها، وتصعد ما بعدها وإطباقه وجهره؛ ليكون عمل اللسان من جهة واحدة، فذلك أخف عليهم)^(٦)، أي: إنّ علة إشمام الصاد زايًا هي أنّ الزاي تقارب الطاء التي بعدها في الجهر، فيكون هذا التقارب ميسراً في النطق على اللسان، وهو أخف عليه من الانتقال من صوت مهموس هو الصاد إلى صوت مجهور هو الطاء، فاختر الزاي؛ لمشابهته الصاد والسين من جهة الصغير، ومشابهته الطاء من جهة الجهر؛ لذا قالوا: (والحجة لمن أشم الزاي: أنّها تؤاخي السين في الصغير وتؤاخي الطاء في الجهر)^(٧).

وقد درس المُحدّثون هذه الظاهرة بناء على ما توصل إليه البحث الصوتي الحديث مُنطلقين من تأصيل القدماء لها، على أنّي أذكر هنا بالخلاف بين القدماء والمُحدّثين في وصف «الطاء» بالجهر على

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٢: ٤٢٦ ٤٢٧، والخصائص، ابن جنّي: ٢: ١٤٣،

(٢) الوافي في شرح الشاطبية، عبد الفتاح القاضي: ٥١.

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي: ٣: ٢٣٢، والبحر المحيط، أبو حيان: ١: ٢٥.

(٤) هي قراءة خلف عن حمزة، ووافقه الدوري في ما كان فيه (أل)، ينظر: التذكرة، ابن غلبون: ١: ٦٥، والكنز في

القراءات العشر، الواسطي: ٤٠٥، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ٣: ٦٨٤، والبدور الزاهرة، أبو حفص

النشار: ١: ٧٨.

(٥) السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ١٠٦.

(٦) الكشف، مكي القيسي: ١: ٣٤ ٣٥.

(٧) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ٦٣.

ما ذكرته أنفاً، وقد وضع المُحدثون لهذا الإشمام رمزاً، وهو كتابة حرف «الزاي» منقوطةً بنقطة من فوقه ونقطة من تحته^(١)، وسموها «المماثلة الجزئية»^(٢). وقد وجه المُحدثون هذه الظاهرة بأن أصل لفظ (سراط) ب«السين»؛ بناء على ما نقله العلماء، زيادةً على أننا نستطيع أن نُفسر صوتياً تحوّل «السين» إلى «صاد»، وتحوّل «الصاد» إلى «الزاي»، ثم انطلق المُحدثون في تفسيرها من صفات كل حرف منها، فبينوا أن ال(س، ص، ز) كلها من أحرف الصغرى ومخرجها واحد، وإنما اختلفت صفاتها، ف«السين» مهموس غير مستعلٍ «مستفل»، و«الصاد» مهموس مستعلٍ مطبق، و«الزاي» مجهور غير مستعلٍ، فإذا تأثر «السين» بصوت مطبق ك«الطاء»، والمطبق مستعلٍ انتقل من الاستفال إلى الإطباق؛ ليوافق الصوت المؤثر، وبذلك أصبح «صاداً»، لأنّ (الصاد) = (س + إطباق)، فإذا دخله الجهر، أي: اهتزاز الوترين الصوتين تحوّل ذلك إلى إشمام بصوت «الزاي»؛ لأنّ (الزاي) = (سين + إطباق + اهتزاز الوترين)، أي (ص) + (اهتزاز الوترين)، ف«الصاد» جاءت من «السين» الذي حدث فيه إطباق، وإشمام «الزاي» جاء من «الصاد» التي اهتز معه الوتران الصوتيان، فأصوات الصغرى يدخلها

التغيير الصوتي مع ثبات رسمها بشرط ألا يؤدي هذا التغيير الصوتي إلى إخلال في المعنى^(٣)، على أنّ «د. إبراهيم أنيس» شبه إشمام «الصاد» صوت «الزاي» بنطق «الطاء» المعجمة الفصيحة عند عوام المصريين اليوم؛ إذ يجعلونها «طاء» غير لثوية^(٤). ومن نافلة القول أُبين أنّي وقفتُ على نص لأحد الباحثين جاء فيه: (إذا تحركت «الصاد»، ووقعت قبل «الراء» فقد وردت القراءة القرآنية المتواترة عن «حمزة» بإشمام الصاد صوت الزاي)^(٥)، أي: إنّ سبب إشمام «الصاد» في لفظ (سراط) وقوعها قبل «الراء» المفخمة، فهي بهذا من أصوات الإطباق^(٦)، وهذا القول إن لم يكن خطأ طباعياً قد جانب فيه الصواب، كما أسلفتُ آنفاً؛ لأنّ «الصاد» وقعت في عموم الاستعمال اللغوي قبل «الراء» في ألفاظ، مثل: (صراع، وصرام)، ولم يسمع فيها الإشمام؛ لأنّ سبب الإشمام هو الإطباق الموجود في «الطاء»، وهو في هذين اللفظين غير موجود.

• المطلب الثالث: التشديد والتخفيف في لفظ (ميت)

تنوع الأداء اللهجي العربي في استعمال بعض (٣) ينظر: فقه اللغة، د. حسام النعيمي: ١٠٣، والقراءات القرآنية، د. سمير إستيتية: ٢٧٩، والإشمام، د. غانم قدوري: ٢٣٤.

- (٤) ينظر: في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس: ٧٤.
(٥) ينظر: الظواهر الصوتية في قراءة حمزة، د. رسول صالح: ٢٧١.
(٦) ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: ٦٦.

- (١) ينظر: أصوات العربية بين التحوّل والثبات، د. حسام النعيمي: ١٠٣.
(٢) ينظر: القراءات القرآنية، د. سمير شريف إستيتية: ٢٧٩، والإشمام، د. غانم قدوري: ٢٣٤.

الألفاظ تارة مشددة وأخرى مخففة بما يُناسب كلَّ بيئة لغوية، والمراد بالتشديد النطق بالحرف مدغماً بمثله، والمراد بالتخفيف النطق بالحرف ساكناً أو متحرِّكاً من غير تشديد، ويشمل هذا التنوع جميع أنواع الكلم، نحو: (عُزَى عُزَى)، و(مَيْتٌ مَيْتٌ)، ونحو: (وَسَطْنَ وَسَطْنَ)، ونحو: (رُبَمَا رُبَمَا)^(١)، وإنما بيَّنتُ هذا؛ لأنَّ بعض الباحثين قد وهم في مصطلحي التشديد والتضعيف، فجعل ألفاظاً وردت في بعض اللهجات مثل: (ظَلَلْتُ، وَظَنَنْتُ) من التشديد، وجعل تخفيفها (ظَلَّتْ، وَظَنْتُ)^(٢)، ولاشك أنها من باب فكِّ التشديد، وهو التضعيف، أي: مضاعفة الحرف.

وقد درس القدماء ظاهرة التشديد والتخفيف دراسة بيَّنها دلالتها ومواطن أدائها بحسب لهجات العرب^(٣)، وعلى منوالهم سار المُحدِّثون بما استجد لهم من طرق التحليل والتعليل، فذهبوا إلى أنَّ نطق القبائل البدوية يميل إلى تشديد الأصوات؛ لتمييزها بالغلظة وجفاء الطبع، فلاءم ذلك نطقهم، زيادةً على أنَّ سُكناهم في منطقة متسعة تتلاشى فيها أمواج الصوت؛ لعدم وجود ما يصدُّ هذه الموجات ويوجِّهها، فيحتاج البدوي إلى طرائق

أدائية يعالج فيها ضياع الصوت، فاتخذ لذلك وسائل متنوِّعة كرفع الصوت والميل إلى التشديد والتفخيم والجهر، في حين مال أهل الحواضر إلى تخفيف نطق أصواتهم؛ نظراً للبيئة التي يعيشون فيها، إذ تحصر فيها أمواج الصوت، زيادةً على سلاسة طبعهم^(٤)، ومن الطريف أن أذكر هنا أنَّ سمة التشديد مازلنا نسمعها في لهجات بعض الأرياف، ومن ذلك أنهم مثلاً يلفظون كلمة (إياد) عَلمًا (إياد) أياد) بتشديد «الياء» مع كسر الهمزة أو فتحها، في حين ينطقه بعض سكَّان المدن ب(إياد أياد) بتخفيف «الياء» مع كسر الهمزة أو فتحها.

إنَّ الذي يعيننا من ظاهرة التشديد والتخفيف هو تشديد «الياء» من لفظ (مَيْت) وتخفيفه في القراءات القرآنية، فقد وردت هذه الظاهرة في مثل قوله تعالى: ﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [آلِ عَمْرَانَ الآية ٢٧]، إذ وردت القراءة بتخفيف الياء من لفظ (المَيْت)، فقرئت (المَيْت) بسكون الياء^(٥)، وورد هذا اللفظ في القرآن الكريم

(٤) ينظر: في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس: ١٠٠، ١٠٦، واللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين: ٦٥٧: ٢.

(٥) قرأ نافع، وحفص وحمزة والكسائي بالتشديد، وخفَّف الباقون، وينظر: المبسوط في القراءات العشر، ابن مهران: ١٤٠، ١٦٢، والتذكرة، ابن غلبون: ٢: ٢٨٥، والكشف، مكي القيسي: ١: ٢٧، والكنز في القراءات العشر، الواسطي: ٤٢٣، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ١٦٢٢: ٥، والبدور الزاهرة، أبو حفص النشار: ١: ٢١٢.

(١) ينظر: المزهر، السيوطي: ٢: ٢٧٧.

(٢) ينظر: اللهجات العربية والتراث اللغوي، د. أحمد هاشم: ٢١٤.

(٣) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٢: ٢٣٧، والخصائص، ابن جني: ٢: ١٥٥، وشرح المفصل، ابن يعيش: ٨: ٥٨.

إلى أنه (فَعِل) بفتح الفاء وسكون الياء وكسر العين^(٥)،
 وذهب غيرهم إلى أن أصل وزنه (فَعِل) بفتح الفاء
 وسكون الياء وفتح العين، ثم كُسرَتْ عينه^(٦)، ويرى
 الكوفيون أن وزنه (فَعِيل)^(٧)، وحجّة الفريق الأول أن
 وزن (فَعِل) هو الظاهر، والتمسك بالظاهر واجب ما
 أمكن^(٨)؛ لذا قال الصرفيون: «(فَعِل) لا يكون إلا في
 الأجوف كـ «السيد»، و«الميت»^(٩)، وحجّة مَنْ قال:
 إن وزنه (فَعِل) بفتح العين أنه وجد لهذا الوزن نظيراً
 في كلامهم، ولم يجد لـ (فَعِل) بكسر «العين» نظيراً في
 كلامهم، فجعله (فَعِل)، ثم كسر العين كما غيروا حركة
 المنسوب إلى الكسر في (بَصْرِي بِصْرِي)^(١٠)، وأمّا
 حجّة مَنْ قال: إن وزنها (فَعِيل) فلأن لها نظيراً في كلام
 العرب بخلاف (فَعِل)^(١١)، وذهب آخرون إلى وزنه
 (مَوَيْت) على وزن (فَعِيل)، فأدغمت الواو في الياء،
 ونقلت صيغة (فَعِيل) إلى صيغة (فَعِيل)، وقد ضعّف
 العلماء هذا القول؛ لأنّه قائم على الظن والحدس لا

في «أربعة» مواطن، وورد بلفظين آخرين مع تنوع
 القراءة أيضاً، وهما (مَيْت) في «ثلاثة» مواطن،
 و(مَيْتاً) في «خمسة» مواطن^(١)، وقبل الدخول في
 تفسير هذه الظاهرة هناك أصول لغوية تساعدنا
 في توضيح متعلقاتها، فأقول: من المعلوم أن فعل
 لفظ (مَيْت) هو (مات يموت)، وفي مضارعه لغتان
 أخريان هما: (يمات، ويميت)، وقد جمعت هذه
 اللغات في بيت شعري طريف هو^(٢):

مَنْ مَنَعَتْ زَوْجَتَهُ مِنْهُ الْمَيْتُ

كَادَ يَمُوتُ ، أَوْ يَمَاتُ ، أَوْ يَمِيتُ

وقد أجاد الشاعر، إذ ربّتها بحسب قوتها في الاستعمال،
 إذ أعلاها (يموت)، ثم (يمات)، ثم (يميت)، ويبدو
 أنّه من تداخل اللغات^(٣)، ولفظ (مَيْت) صفة مشبّهة،
 لكن اختلف في وزنها^(٤)، فذهب «سيبويه» ومن تبعه

وتحفة البررة، الشيخ قاره بطاق: ٢٥٣.

(١) لفظ (الميت) في: آل عمران: ٢٧، والأنعام: ٩٥،
 ويونس: ٣١، والروم: ١٩، ولفظ (ميت) في: (الأعراف:
 ٥٧، وفاطر: ٩، والزمر: ٣٠)، ولفظ (ميتا) في: (الأنعام:
 ١٢٢، والفرقان: ٤٩، والزخرف: ١١، والحجرات: ١٢،
 وق: ١١).

(٢) البيت من الرجز، وهو للعلامة «الحسن بن زين
 الشنقيطي»، (ت: ٥١٣١٥)، وهو صاحب كتاب (الطرة
 في شرح لامية الأفعال)، ينظر: الطرة شرح لامية الأفعال،
 الحسن الشنقيطي: ٥٠.

(٣) ينظر: الخصائص، ابن جني: ١: ٣٨٠، والأفعال، ابن
 القوطية: ٣.

(٤) ينظر: الإنصاف، الأنباري: ٦٣٩.

(٥) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٢: ٣٧١، والخصائص، ابن
 جني: ١: ٥٥، وشرح المفصل، ابن يعيش: ١٠: ٤٦، ١٣٨،
 ١٨٢، وشرح شافية ابن الحاجب، الرضي: ٣: ١٥٢.
 (٦) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ١٠: ١٣٩، ١٨٢،
 وشرح شافية ابن الحاجب، الرضي: ٣: ١٥٢.
 (٧) ينظر: دقائق التصريف، المؤدّب: ٢٦٢ ٢٦٤،
 والإنصاف، الأنباري: ٦٣٩.
 (٨) ينظر: الإنصاف، الأنباري: ٦٤٠.
 (٩) شرح شافية ابن حاجب، الرضي: ١: ١٤٩.
 (١٠) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٢: ٣٧١ ٣٧٢، ودقائق
 التصريف، المؤدّب: ٢٦٣، والإنصاف، الأنباري: ٦٤٣.
 (١١) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ١٠: ١٨١ ١٨٢.

«التوجيه الصوتي لظواهر من القراءات العشر دراسة من منظور البحث اللغوي الحديث»

أ. م. د. محمد هادي محمد عبد الله || ٧١٧

الواو ياءً، وأدغمت في الياء، فالتشديد لأجل ذلك... والحجة لمن خفف أنه كره الجمع بين ياءين، والتشديد ثقيل، فخفف باختزال إحدى الياءين، إذ كان اختزالها لا يخل بلفظ الاسم ولا يحيل معناه^(٥)، فالأمر لا يعدو عندهم باب طلب الخفة من الأصل المشدد، والمعنى واحد^(٦)، ولمّا كان التخفيف في لفظ (مَيّت) جائزاً وليس واجباً^(٧) حاول بعض القدماء التفرقة دلاليّاً بين استعمال (مَيّت) بتشديد الياء وتخفيفها، فجعلوا المشددة لما قد مات، والمخففة لما لم يمّت^(٨)، وردّ العلماء ذلك؛ لأنّ القرآن الكريم استعملهما معاً لكلا الأمرين^(٩)، ويرى غيرهم أنّ التشديد للحيّ والميّت، فهو عام، والتخفيف للميّت فقط^(١٠)، وقد ردّ أيضاً؛ لأنّه لا دليل عليه^(١١)، وهناك من يرى أنّ التخفيف للذي لا روح فيه، والتشديد للذي فيه روح^(١٢)، وكل هذه الأقوال ترى نظرة جزئية، ولاسيّما أنّ النظرة العامة لا تتفق مع ما ذهبوا إليه، ولذا قال المحققون: (المَيّت، والميّت

(٥) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ١٠٧.

(٦) ينظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي: ٣: ٢٦، والكشف، مكّي القيسي: ١: ٣٣٩.

(٧) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٣: ١٥٢.

(٨) ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٢٠٣، وتهذيب اللغة، الأزهري: ١٤: ٣٤٤.

(٩) ينظر: معاني القرآن، الفراء: ٣: ٨٧، ودقائق التصريف، المؤدب: ٢٦٢.

(١٠) ينظر: المصباح المنير، الفيومي: ٤٧٧.

(١١) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان: ٥: ٢٨٣.

(١٢) ينظر: معاني القرآن، الفراء: ٣: ٨٧، ودقائق التصريف، المؤدب: ٢٦٢.

على واقع مستعمل^(١)، وهناك من يرى أنّ وزن (مَيّت) هو (فَعْلٌ)، ثم نُقِلَ إلى (فَيْعِلٌ)؛ لتشابه اللفظ، ويرى آخرون أنّه (مَوَيْتٌ) (فَعَيْلٌ)، وهذا أيضاً لا يعدو فذلّة لا تقوم على أس واقعي^(٢)، فهذه «خمسة» آراء في وزن لفظ (مَيّت)، والذي يبدو أنّ قول «سيويه» أقوى حجة، وأوضح تعليلاً، وأقرب إلى واقع الاستعمال.

إنّ لفظ (مَيّت) أصله (مَيّوت) على أنّه من (مات يموت)، ومصدره (الموت)، فقلبت «الواو» إلى «الياء»؛ لأنّها أخف من «الواو»؛ وأنهما اجتماعاً والأول منهما ساكن، فأدغما، وأصبحت (مَيّت)^(٣)، وقد بيّن العلماء أنّ تخفيف باب لفظ «مَيّت» المشدّد يكون بسكون يائه، فليسا هما لغتين لقومين؛ لأنّ الذين قالوا: «مَيّت» بالتخفيف هم أنفسهم الذين يستعملون «مَيّت» بتشديد الياء، والذي حدث في تخفيف لفظ (مَيّت) أنّهم حذفوا «ياء» الفعل لا «ياء» الصيغة؛ لأنّهم (لما علّوا «العين» بالقلب أي: عين الفعل علّوها بالحذف أيضاً؛ تخفيفاً لاجتماع ياءين وكسرة، فقالوا: سيّد، وميّت، وهين)^(٤).

بعد معرفة هذه الأصول اللغوية نبين رأي العلماء في توجيه قراءتي التشديد والتخفيف، (الحجة لمن شدّد أنّ الأصل فيه عند الفراء «مَوَيْت»، وعند سيويه «مَيّوت»، فلما اجتمعت الواو والياء، والسابق منها ساكن قلبت

(١) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه، ابن درستويه: ٥٤١.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري: ١٤: ٣٤٢، ٣٤٤.

(٣) ينظر: الإنصاف، الأنباري: ٦٣٩، وشرح المفصل، ابن يعيش: ١٠: ١٨٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ١٠: ١٣٨.

واحد^(١)، وعليه يكون الفارق بين (المَيْت) المشدّد و(المَيْت) المخفّف فارقاً لفظياً؛ طلباً لتخفيف اللفظ، ولا علاقة له بالمعنى، على أنه من طريف الاستعمال

القرآني الكريم أنّ لفظ «مَيْت» بالتشديد أو التخفيف ممّا يستوي في المذكر والمؤنث، فقال: ﴿أَيُّجِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحُجُرَات الآية ١٢]، وقال تعالى: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَةً مَيْتًا﴾ [ق الآية ١١]، ولم يقل: (مَيْتة)^(٢)، ونحن نعلم أنّ القراءة القرآنية الكريمة جاءت بالتشديد والتخفيف للفظ (ميت)^(٣).

أمّا المُحدَثون فانطلقوا ممّا أسسه القدماء مع ما استجد لهم من أدوات البحث الحديثة، فعندهم أنّ قلب «الواو» إلى «ياء» سببه ميل ذائقة العربي في إثارة صوت «الياء» على «الواو»، إذ يراه أيسر منه وأخف^(٤)، ولو انطلقنا من مفهوم المقطع الصوتي في تفسير خفة والثقل لوجدنا أنّ التشكيل الصوتي للفظ (مَيْت) المشدّد هو:

[مَيْتٌ] ← / مَ يَ | يِ | ا تْ نُ /

فهو مؤلّف من «ثلاثة» مقاطع صوتية، والتشكيل الصوتي لفظ (مَيْت) المخفّف يأتي من إسقاط المزدوج الصاعد (/ي /)، وأعيد التشكيل الصوتي:

[مَيْتٌ] ← / مَ يَ | ا تْ نُ /

فولّد مقطعين صوتيين، ولا شك أنّ في هذا تقليل الجهد العضلي المبذول في النطق موازنة بالأول،

فالأمر عندهم يرجع إلى زيادة المقاطع الصوتية وقتها.

ويرى «د. أستيتية» أنّ قراءة تخفيف (مَيْت) إلى (مَيْت) مر بمرحلتين، الأولى: التحول من (مَيْت) إلى (مَيْت)، إذ تسقط ياء البنية الساكنة، والأخرى تسقط فيها الكسرة، فتصبح (مَيْت)، ولكن إسقاط ياء البنية خلاف القول المشهور، زيادة على أنه يُحدث خللاً دلاليّاً بالإمكان الاستغناء عنه^(٥).

أمّا مفهوم هذه الثقل والخفة من جهة إعلال بنية لفظي (مَيْت)، و(مَيْت) فالأمر يتعلق بتوالي الحركات، أي: تتابع المزدوج الصوتي المختلف، فأصل لفظ (مَيْت) هو (مَوَيْت)، وتشكيله الصوتي هو: [مَيْوتٌ] ← / مَ يَ | وِ | ا تْ نُ /

نجد أنّه تتابع مزدوجان صوتيان أولهما هابط (/ي /)، والآخر صاعد (/و /)، وهذا ثقيل في السلسلة الكلامية العربية بسبب تتابع ضم الشفتين في «الواو» بعد وضع الشفتين مع «الياء» غير المدّية، وهذا التتابع أشبه بتتابع الكسرة والضمّة، حيث يقع فيه الواو إثر الياء، ونظراً لصعوبة هذا التركيب، وكراهة اللغة له فإنّها مالت إلى إحداث الانسجام في هذا المثال وأشباهه بتغليب عنصر الكسرة على عنصر الضمة، وهنا يمكن أن يقال: إنّ الواو قلبت ياءً فعلاً^(٦)، فأصبح اللفظ (مَيْت).

(١) ينظر: كشف المشكلات، العكبري: ١: ٣٢٥.

(٢) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية، الجواهري: ١: ٢٦٧.

(٣) ينظر: التذكرة في القراءات، ابن غلبون: ٢: ٢٨٥.

(٤) ينظر: الدراسات اللهجية، د. حسام النعيمي: ٣٦٨.

(٥) ينظر: القراءات القرآنية، د. سمير شريف أستيتية: ٥١.

(٦) المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين:

١٨٩ - ١٩٠.

الأداء الصوتي، ووجود الأصل اليائي في الجزريات «الساميات» لا يلغي الأصل الواوي، ولاسيما أنّ اللغة العربية احتاطت لنفسها في إثبات أصل أحرف العلة بظهورها في تقلبيات اللفظ، بل لو فتحنا هذا الباب فلن يبقى أصل نعتمده في التفسير، وتكون تفسيرات مسائل اللغة العربية وظواهرها تابعة للغات قديمة ميثية لا علاقة لها بالواقع العربي المستعمل، نعم، يمكن أن نستعمل اللغات الجزرية دليلاً موازناً على تأصيل لفظ، أو تأريخ ظاهرة، لكن لا نجعلها حاكمة على أصل اللفظ العربي المستعمل، ولاسيما إذا كان التفسير لم يتخلص ممّا عابه على المتقدمين.

بل إنّنا يمكن أن نقع في إشكال أكبر من جهة توحد الأصل الذي اشتق منه، فلو أخذنا مثلاً لفظي (ميّنة، وموتة) على أنّ الأول اسم مرة، والآخر اسم حياة، فهل نقول: إنّ الأول من الأصل الجزري (ميت)، والآخر من الأصل الجزري (موت)؟!، فهذا اضطراب وتششت في حين لا يعدو الأمر أنّ كليهما من الأصل (موت)، فالأول على صيغة (فعلّة)، فأصبح (موتة)، فقلبت «الواو» إلى الياء؛ بسبب انكسار ما قبلها، فثقل النطق بها، فلجأت البنية الصوتية إلى الانسجام، أمّا الآخر فعلى صيغة (فعلّة)، فأصبح (موتة)، وعليه لا أرى الباحث الفاضل قد وفق في إعطاء تفسير مناسب لصيغة لفظ (ميّنة) أو أصله أو تصريفاته.

وزيادة على كل ما تقدّم يبدو لي أنّ وجود هذين

ويرى بعض المحدثين أنّ وجود التنوع بين الواو والياء في لفظ الفعل المضارع (يموت، ويميت) أصل جزري «سامي»، إذ ورد فيها (موت) و(ميّنة)، وهذا التنوع الجزري القديم حمل هذا الباحث الكريم إلى اختصار المسألة، والاقتصار على الأصل الجزري اليائي للفظ (ميّنة)، وإهمال الأصل الواوي، وعليه يرى أنّ لفظ (ميّنة) مأخوذ من هذا الأصل اليائي، وبذا نتخلص من إعلال القلب عند القدماء، ونتخلص أيضاً من النزوح إلى التماثل هروباً من الثقل عند المحدثين، وإنّما الأمر عنده لا يعدو أنّ (ميّنة) على صيغة (فعلّيل)، فأصله (ميّنة)، ثم تطوّرت كمية الحركات فيها بقلب الحركة الطويلة إلى نصف حركة، ثم إدغامها في مثلتها السابقة عليها، وبهذا يكون الوزن الجديد عنده للفظ (ميّنة) هو (فعلّ) متطوراً عن (فعلّيل)، أمّا ورود تصريفات هذا اللفظ بالواو في مثل: (موت، وموتى، وأموات) فيعدها الباحث الفاضل من باب المعاقبة والتناوب بينهما^(١).

وهذا الرأي على طول تأصيله وقع في ما هرب منه، وهو التخلص من الأصل الواوي من أجل عدم اللجوء إلى القول بالقلب، فلم يستطع الباحث إعطاء رأي علمي مقنع في تصاريف الألفاظ الأخرى التي وردت بالواو، فالمعاقبة تدل على أنّ هناك أصلاً يتغير بحسب ما تمليه عليه قوانين (١) ينظر: قضايا الخلاف الصوتي، د. السيد محمد منازع:

الأصلين الواوي واليائي في اللغات الجزرية يُعطينا سعة في تفسير وجودهما في اللغة العربية من جهة أنّ العربية بسبب تركيب الأصوات بحروفها وحركاتها أثير في انقلاب بعضها إلى ما له علاقة بذلك الأصل الجزري، ومَنْ يدري فلعل أصل النطق العربي كان بالواو، فيكون (مات يموت)، ثم بعوامل معينة في البيئة اللغوية العربية مالت بعض القبائل إلى نطق المضارع بالألف المُفخمة، ولاسيما أنّ ماضيه بالألف، ثم تخلّصت هذه الألف المفخمة بكثرة الاستعمال من التفخيم بانتقالها إلى بيّات لغوية جديدة، فأصبحت (مات يمات) صافية، وكانت هذه الصيغة قد تسربت إلى البيّات اللغوية العربية التي تجنح إلى إمالة الألف على عادتهم في ميلهم إلى الإمالة؛ لخفتها عندهم^(١)، فأصبحت تنطقها بالألف الممالة، ثم بمرور الزمن وكثرة الاستعمال تحوّلت هذه الإمالة إلى (ياء)، فصارت (مات يميت).

الكميّة بين الحركات المتجاورة غير المتلاصقة، إذ تطوّر اللفظ بسببها من (مويت) إلى (مِييت) إلى (مِيّت)^(٣)، لكن آراء هؤلاء المستشرقين وإن لم تلغ بعضها البنية العميقة للفظ (مِيّت) لا تعطي تفسيراً مُقنعاً عن حقيقة الركون إلى صيغة (فعل)، فليس الميل إلى الصيغة النهائية للفظ ووزنه يمثل حلاً؛ لأنّ السؤال يبقى عن علاقة هذه الصيغة النهائية بالألفاظ المستعملة الأخرى من الأصل نفسه.

ومن نافلة القول أبيض أنّ لهجتنا العامية اليوم التزمت التشديد مع وصف المذكر سواء أكان إنساناً أم حيواناً أم جماداً، فيقولون بلهجتهم العامية (الرجّال ميّت، والطير ميّت، والبستان ميّت)، والتزمت التخفيف مع المؤنث، فيقولون بلهجتهم العامية (امرئيه ميّته، وبزونه ميّته، وحديقته ميّته)، وهذا يوقفنا على استمرار هذه الظاهرة اللغوية، وتطورها في توظيفها في التفرقة بين الجنسين.

إنّ قراءة التثقيب أو قراءة التخفيف لا تعدو النطق بالأصل اللغوي أو الانزياح إلى التخفيف الصوتي، وهو ليس بغريب على الاستعمال العربي، وما فسّر به القدماء صيغة اللفظ، وسار على وفقه بعض المُحدثين يمثل صوتاً علمياً لأصل اللفظ بحسب ما أملى به واقع الاستعمال اللغوي والانسجام بين الأصوات.

وقد أدلى المستشرقون دلوهم في تفسير بنية لفظ (ميّت)، فيرون انطلاقاً من البنيوية الوصفية في تفسير الظاهرة أنّ صيغتها (فَعِيلٌ)، لكنّ لما كانت معتلة جوفاء نابت عنها صيغة (فَعَلٌ)، أو أنّها تطورت إليها^(٢)، أو أنّها من باب المخالفة في

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٢: ٢٦٤، والقراءات القرآنية،

د. مي الجبوري: ١٢٠ ١٢١.

(٢) ينظر: التطور النحوي، برجستراسر: ١٠٦، والعربية

الفصحى، هنري فلش: ٧٥.

(٣) ينظر: فقه اللغات السامية، بروكلمان: ٨١.

«التوجيه الصوتي لظواهر من القراءات العشر دراسة من منظور البحث اللغوي الحديث»

أ. م. د. محمد هادي محمد عبد الله || ٧٢١

من الوقف في مثل ما مرّ آنفاً في الآية الكريمة وقف اضطراري؛ إذ قُطِع المضاف عن المضاف إليه، فاختلف المعنى؛ لذا نبّه العلماء على أن: (قول الأئمة لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه... إنمّا يريدون بذلك الجواز الأدائي، وهو الذي يحسن في القراءة...، ولا يريدون بذلك أنه حرام ولا مكروه...، وكذلك لا يريدون بذلك أنه لا يوقف عليه ألبتة، فإنّه حيث اضطر القارئ إلى الوقف على شيء من ذلك، باعتبار قطع النفس أو نحوه... جاز... اللهم إلا من يقصد بذلك تحريف المعنى عن مواضعه... فإنّه والعياذ بالله يحرم عليه ذلك^(٧).

وهناك أصول لغوية في دراسة هذه «التاء» التي يوقف عليها بإبدال «الهاء» بها، وهي نفسها التي يوقف عليها من غير إبدال «الهاء» بها، فقد حدّد العلماء المراد بهذه «التاء» أنّها التي تؤدّي في الأسماء غرض التأنيث، والتي لا تتصل بساكن صحيح، نحو: تاء (بنت، وأخت)، فإنّها لا تغير، وعليه يكون ما قبلها متحرّكاً، أو ساكناً غير صحيح^(٨)، وقد ذكر العلماء أيضاً أنّ «التاء» هي الأصل اللغوي لـ «هاء» التأنيث^(٩)، قال «سيبويه»: (وأما «الهاء» فتكون بدلا من التاء التي يؤنّث بها الاسم في الوقف)

(٧) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ٣: ٥٩٧

٥٩٨

(٨) ينظر: شرح الألفية، المرادي: ٢: ٤٠٩.

(٩) ينظر: المقتضب، المبرد: ١: ٦٠، وشرح شافية ابن الحاجب، الرضي: ٢: ٢٨٨، وارتشاف الضرب، أبو حيان: ٢: ٦٣٦.

• المطلوب الرابع: الوقف بـ «التاء» على «تاء» التأنيث في الأسماء

الوقف أسلوب أدائي في اللغة العربية له طرقة، وهو: (قطع النطق عن إخراج آخر اللفظ)^(١٠)، وقد اعتنى به المتقدّمون عناية دقيقة، وبيّنوا أنواعه^(١١)، والذي يعيننا هنا الوقف على «تاء» التأنيث في الأسماء في مثل قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران الآية ٣٥]، إذ ورد هذا الوقف في «ثلاثة عشر» لفظ^(١٢)، وقد رُسمت في المصحف بـ «التاء» المبسوطة (امرات) ^(١٣)، والأصل أن يوقف عليها بـ «الهاء»، فتقول: (امرأة)؛ لئلا يشته صوتياً بالوقف على «التاء» الأصلية^(١٤)، لكن وردت قراءة قرآنية وُقف عليها بـ «التاء»^(١٥)، وهذا النوع

(١) ينظر: شرح الحدود النحوية، الفاكهي: ٢١٦.

(٢) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٢: ٢٨١، وشرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٥: ٣٧، وشرح المفصل، ابن يعيش: ٩: ١٢٩. (٣) هي: (رحمة، ونعمة، وسنة، وامرأة، وبقية، وقرّة وفطرة، وشجرة، ولعنة، وجنة، وابنة، وعصبة، وكلمة)، ينظر: هجاء مصاحف الأمصار، المهداوي: ٣٥: ٤١.

(٤) ينظر: هجاء مصاحف الأمصار، المهداوي: ٣٥، والميسر في علم رسم المصحف، د. غانم قدوري: ١٣٧. (٥) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٥: ١٥٩، ٩: ١٥٦، وشرح شافية ابن الحاجب، الرضي: ٢: ٢٨٨، وارتشاف الضرب، أبو حيان: ٢: ٨٠٠.

(٦) الوقف بـ «الهاء» قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، والكسائي، ويعقوب، أمّا الباقر فقفوا بـ «التاء»، ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ٤: ١٤٢٢، والكنز في القراءات العشر، الواسطي: ٣٦٧، والبدور الزاهرة، أبو حفص النشار: ١: ٢١٤.

(١)، ومعنى هذا أن أصل التأنيث بالتاء، (والدليل على ذلك أن الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها، والوقف من مواضع التغيير...، ورأينا علم التأنيث في الوصل تاءً، وفي الوقف هاءً... علمنا أن الهاء في الوقف بدل من التاء في الوصل، وأن التاء هي الأصل) (٢)، وذهب بعضهم إلى (أن «الهاء» في تأنيث الاسم هو الأصل، وإنما قلبت تاءً في الوصل، إذ لو خُلِّت بحالها هاءً لقليل: «رأيت شجرها»، بالتنوين، وكان التنوين يُقلب في الوقف ألفاً، كما في «زيداً»، فيلتبس في الوقف بهاء المؤنث، فقلبت في الوصل تاءً؛ لذلك، ثم لما جيء إلى الوقف رجعت إلى أصلها، وهو الهاء) (٣)، لكن هذا الرأي يرده الدليل العقلي الذي جاء به، فالوصل يرد الأشياء إلى أصولها، وليس الوقف؛ لأنه مظنة التغيير (٤)، زيادة على أننا لا نكاد نقف في جميع اللغة على مجيء الهاء للتأنيث موازنة بمجيء التاء له في ذلك؛ علمًا أن الدرس اللغوي المقارن الحديث أثبت أن التاء هي أصل التأنيث في اللغات الجزرية «السامية» (٥).

«طلحت» (٧)، على أن هؤلاء الناس من قبيلة «طيئ» (٨)، بل إنه مروى عن بعض ملوك «حمير» اليمنيين، إذ قال: (أما إنه ليست عندنا عربيت، من دخل «ظفار» حمر) (٩). وقد علل القدماء ورود القراءة بالوقف على «هاء» التأنيث بـ «التاء»؛ إذ إن من قرأ بها فقد أجرى الوقف مجرى الوصل، وهو لغة من ينطق بها من العرب (١٠)، وزاد بعضهم، فقال: (ويجوز أن يكون لما كان المضاف إليه بالتقدير أثبت «التاء»، كما يُثبت بالوصل؛ ليُعلم أن المضاف إليه مراد) (١١)، وذهب بعضهم إلى أن الوقف بـ «التاء» كان اتباعاً لرسم المصحف مع أنها لغة لبعض العرب) (١٢)، ومن المعلوم أن رسم المصحف تبع للقراءة، فالقراءة كانت قبل تدوين المصاحف، لكن الرسم دليل عليها (١٣)، فشرط القراءة الصحيحة موافقتها للغة العربية ولو بوجه، وصحة سندها، وموافقتها لرسم المصحف (١٤).

المجيد، وهو من طبقة شيوخ سيبويه، ومن أئمة اللغة والنحو، (ت: ١٧٧هـ)، ينظر: طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي: ٤٠، وإنباء الرواة، القفطي: ٢: ١٥٧.

(٧) الكتاب، سيبويه: ٢: ٢٨١.

(٨) ينظر: الوقف والابتداء، ابن سعدان: ١٤٩.

(٩) الصاحب، ابن فارس: ٣٢.

(١٠) ينظر: الكشف، مكي القيسي: ٢٨٨.

(١١) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي: ٢: ٣٠١.

(١٢) البحر المحيط، أبو حيان: ٥: ٣٢٠.

(١٣) ينظر: الوافي في شرح الشاطبية، عبد الفتاح القاضي: ١٧٩.

(١٤) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ١: ٣٥.

إن الوقف بـ «التاء» على الاسم المختوم بـ «هاء» التأنيث لغة ذكرها «سيبويه»، إذ قال: (وزعم أبو الخطاب) (٦) أن ناساً من العرب يقولون في الوقف:

(١) الكتاب، سيبويه: ٢: ٣١٣.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش: ٥: ١٦٠ ١٦١.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي: ٢: ٢٨٩.

(٤) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٥: ١٦٠.

(٥) ينظر: ظاهرة التأنيث، در إسماعيل أحمد عمارة: ٣١.

(٦) هو الأخفش الأكبر أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد

«التوجيه الصوتي لظواهر من القراءات العشر دراسة من منظور البحث اللغوي الحديث»

أ. م. د. محمد هادي محمد عبد الله || ٧٢٣

الصوتية، ولا علاقة صوتية بين الهاء والتاء، والذي حدث على رأيه أن «التاء» سقطت ومدّ الصوت بالفتحة التي قبلها، وعليه لا يكون هناك «هاء» أصلاً، وإنما هذا من خداع السماع^(٤)، وقد تابعه بعض المحدثين، فقال: (ونحن نميل إلى التسليم بهذا الرأي، إذ هو متفق مع الشروط الواجب توافرها في الصوتين المتبادلين، والتاء والهاء لا تقارب بينهما إلا في الهمس، وأما في بقية العلاقات الصوتية فيبينهما تباعد ينفي حدوث هذا التبادل، وخاصة البعد المخرجي الكامل)^(٥)، وقد رد «د. حسام النعيمي» هذا الرأي بأدلة علمية مقنعة، ومن أهمها إجماع العلماء المتقدمين على أنها «هاء»، وتلقّي رواية القراءة القرآنية بها مشافهةً، وهم من هم في ضبط التلقي، ولاسيما في القرآن الكريم، وكذلك وجود هذه «الهاء» في القرآن الكريم صوتاً، نحو قوله تعالى عند الوقف على لفظ (القاضية) في: ﴿يَلَيْتَهَا كَانَتْ الْقَاضِيَةَ﴾ [الحاقة الآية ٢٧]، ولا أحد يتخيل أنه يسمعها فتحة، وكذلك إن هذه «الهاء» تتضح في إنشاد الشعر في القافية المقيّدة بما لا يحتمل القول بأنها فتحة، بل إن الدكتور «حساماً» أثبت قول المستشرقين الذين لم يستطيعوا تجاهل وجود صوت الهاء المسموع، ولكنهم أولوها على أنه سقطت «التاء»، ثم ظهرت «هاء» ثانوية شبيهة بـ «هاء» السكت، فهي «هاء» على كل حال^(٦).

ومما له علاقة بهذه القراءة مسألة رسم المصحف، إذ ذكر العلماء عدلاً متنوعاً لرسم «تاء» التانيث تاءً مبسوطاً، فيرى بعضهم أن ذلك من المملي والكاتب، فإن المملي كان إذا وصل الكلمة التي فيها هاء التانيث بالكلمة التي تليها انقلبت الهاء تاءً في الإدراج، فكتبها الكاتب على اللفظ بتاء في الوصل، وإذا قطع الكلمة ممّا بعدها، فقال: ﴿رَحِمْتُ اللَّهَ﴾ [هود الآية ٧٣] كان لفظه بالهاء، فكتب الكاتب بالهاء على لفظه^(١)، ومن طريف ما جاء في تفسير رسم «تاء» التانيث المربوطة في المصحف تاءً مبسوطاً رأي الشيخ «جلال الحنفي»، إذ قال: (وكل ما جاء في خط المصحف من ألفاظ المرأة إذا كان مضافاً جاء بتاء مبسوطاً...، وذلك لأهميّة دورها في هذه المواقع، فإن أفردت «المرأة» كتبت بتاء مربوطة...، ومثل ذلك ممّا كتبت من ألفاظ الرحمة والنعمة والسنة واللعنة بالتاء الطويلة؛ تجسيماً لمعانيها، ولفناً للأنظار إليها)^(٢).

وقد درس المحدثون هذه الظاهرة، فيرى «د. إبراهيم أنيس» أنه (إذا روي لنا أنّ من القبائل من كانوا يقفون على هذه «التاء» المربوطة بـ «التاء»... فليس هذا إلا احتفاظاً بالأصل في ظاهرة التانيث)^(٣)، وهو عين توجيه القدماء، لكنّه يختلف معهم في توجيه ما وقف عليه بـ «الهاء»، نحو: (امراه)، فيرى أنّ الذي حدث ليس إبدال الهاء بـ «التاء»؛ لأنّ من شرط الإبدال العلاقة

(٤) ينظر: في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس: ١٣٦.

(٥) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد

الصبور شاهين: ٨٣.

(٦) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية، د. حسام النعيمي:

(١) هجاء مصاحف الأمصار، المهداوي: ٤٠.

(٢) كلام في الإملاء العربي، الشيخ جلال الحنفي: ٣١.

(٣) في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس: ١٣٧.

إنّ الذي يبدو لي أنّ «الهاء» موجودة، وما أثبتته «د. النعيمي» رأي أصيل وضع الأمر في نصابه، ولاسيّما أنّ المستشرقين أنفسهم ما تجاوزوا وجود «الهاء» وسماعها، وإن جعلوها نوعاً من «هاء» السكت، لكنّ مهما يكن فهي هاء، وليست فتحة على ما يرى «د. إبراهيم أنيس»، بدليل أنّ العرب في قوافيها الشعرية لا تجمع بين هذه الفتحة المشبعة على رأي «د. إبراهيم» والهاء، لكنّها تجمع بين هذه الهاء الساكنة وغيرها من الهاءات.

أمّا مسألة العلاقة الصوتية بين المبدل والمبدل منه فيمكن تجاوزها هنا بوجود علاقة «الهمس» بينهما، فإنّنا لا نحاسب ابن اللغة على ما نطق، لكنّنا نحاول أن نفهم ما جرى بشيء يتوافق مع مسلمات عموم الاستعمال اللغوي ووقوعه، وقد بين بعض المحدثين أنّ ظاهرة الوقف بـ «التاء» موجودة في بعض اللغات

الجزرية «السامية» التي هي من أخوات العربية كالأكدية، والحبشية^(١)، فلعل لهذه الظاهرة أصلاً موعلاً بالقدم؛ لذا قال بعض المحدثين: (ف «طبيّ» عندما وقفت على هاء التأنيث بالتاء ما هو إلا احتفاظ بالطور الأقدم في ظاهرة التأنيث، ولا أشك أنّ تاء التأنيث مرّت بتاريخ قديم، ولهذا نجدها حيناً تاءً، وأخرى هاءً، وتارة محذوفة، إلى هذه الأشكال العديدة التي تُبين أنّها مرّت

بعد هذا العرض عن هذه الظاهرة اللغوية تبين لنا عمقها في الاستعمال من جهتين، إحداهما: العمق الجزري (٢) اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين: ٥٠٢: ٢.

(٣) ينظر: اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين: ٥٠٢: ٢.

(٤) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة، د. رمضان عبد التواب: ٢٦٠.

١٥٧-١٥٨.

(١) ينظر: فقه اللغات السامية، بروكلمان: ٩٦، وبحوث ومقالات في اللغة، د. رمضان عبد التواب: ٢٥٩.

الخاتمة والنتائج

«السامي» الذي تنتمي إليه العربية، والثانية: عمقها اللهجي الذي ينتمي هو إلى عموم الاستعمال العربي، وكان مجيء القراءة به انعكاساً لهذا الاستعمال، زيادة على استمرارها في الاستعمال العامي إلى يومنا هذا.

بحمد الله تعالى ومنّه وصلت إلى خاتمة هذا البحث، وأدوّن فيها أهم نتائجه، وعلى وفق ما يأتي:
أولاً: نتائج عامة:

١. ليس كل ما جاء به المُحدّثون يمكن أن يُلغى الرأي اللغوي القديم، فما زال الدرس القديم ثابت الأساس قوي الأركان واضح الفائدة في بيان الظاهرة اللغوية وتأصيلها.

٢. إنّ التوجيه اللغوي الحديث لا يغيّر من اللغة شيئاً، وإنما يعطي تفسيراً جديداً للظاهرة اللغوية بما يتوافق مع منطلقاته العلمية.

٣. الموازنة بين القدماء والمُحدّثين توقفتنا على شمولية القدماء وعمقهم ودقّة المُحدّثين ووضوحهم، زيادة على أنّها تدلّنا على نقاط التشابه والاختلاف بينهما بحسب منطلقات كل منهما، وبهذا يتضح لنا الأثر الكبير لجهود القدماء في توجيهات الدرس الحديث.

٤. يجب عند دراسة أيّ ظاهرة في القراءات القرآنية ألاّ يُدخل مباشرة في صلب موضوعها إلاّ بعد استيفاء تأصيلها اللغوي؛ لأنّه سيساعدنا كثيراً في فهم متعلقاتها العلمية.

٥. القراءات القرآنية في كثير من ظواهرها هي انعكاس للهجات العربية، لكنّ هذا لا يعني أنّ كل لهجة لها تمثيل في القراءات، فالأمر بحسب ما



- روي لنا بشروط القراءة الصحيحة.
٦. تأصيل الظاهرة اللغوية عن طريق الرجوع إلى اللغات الجزرية "السامية" في كثير من الأحيان يعطي بُعداً علمياً لتعليل الظاهرة، إذ يحل لنا إشكال وجودها، ويُبعدنا عن الحدس والظن.
٧. لا يصح الحكم على أعجمية اللفظ العربي إلا بعد استنفاد الطرق التي تدخله في الدائرة العربية، وعليه لا يصح عدُّ التشابه الصوتي وحده دليلاً على أعجمية اللفظ ما دام هناك أدنى ملابسة في إبقائه عربياً، ولاسيما إذا كانت مادة اللفظ مستعملة هي وتقليباتها عند العرب.
٨. الاستعانة باللهجة العامية في بيان ظواهر الاستعمال الفصح يعد سبيلاً ميسراً في وضوح الاستعمال، فاللهجة العامية تكون مطيئة مطوعاً في فهم الفصحى، وليس حاكماً عليها، ولاسيما أن هذا النهج قد سلكه كبار علمائنا من أمثال د. فاضل السامرائي، ود. حسام النعيمي.
٩. بعض ظواهر القراءات ما زالت لدينا فيها مندوحة من القول وسعة من النقاش والمراجعة، وهو ما له أثر في توضيح أسبابها وعللها بشكل أدق وأوضح، ولذا ما تزال فيها مادة للبحث والدراسة.
- ثانياً: نتائج خاصة:
١. قراءة كسر (الهاء) في لفظ (يزكيهم) ونحوها جاءت للمناسبة الصوتية مع (الياء) المدية، وهي أكثر دورانا في الاستعمال والقراءات.
٢. قراءة ضم (الهاء) في لفظ (عليهم) ونحوها جاءت للمناسبة الصوتية مع (الياء) غير المدية؛ لأن مخرجها أقرب إلى مخرج (الضمة)، وبهذا تكون أخف على جهاز النطق من (الياء) المدية، وبهذا يُفسر انفراد "حمزة" بضم الهاء في ما كانت ياءه غير مدية مثل ألفاظ (عليهم) ونحوها موازنة ب(الياء) المدية، مثل ألفاظ: (يزكيهم) ونحوها.
٣. وجود الفتحة قبل (الياء) في لفظ (عليهم) ونحوه أصلي عند القدماء؛ لأن هذه الفتحة عندهم ملازمة لما قبل الألف، فهي من أصل اللفظ (على) ونحوه، وهذا القول غير مقبول عند المحدثين؛ لأن الفتحة والألف عندهم من الحركات "الصوائت"، ولا يجتمع على الحرف الصحيح "القمة" صائتان، ولذا يجعلون سبب وجود هذه الفتحة انشطار الألف الأصلية في لفظ (على) إلى فتحة وياء غير مدية، وكلا التعليلين نتيجته واحدة، لكنّ تعليل المحدثين أعطانا السبب العلمي لوجود الفتحة الذي يتوافق مع معطيات الظواهر الصوتية في التغير.
٤. لفظ (سراط) عربي لفظاً ومعنى، وما حدث فيه من تبدلات صوتية في مثل (صراط، وزراط) سواء في الاستعمال العام أو القراءات القرآنية الكريمة كان نتيجة لتأثير الأصوات بعضها في بعض بحسب ميل لهجات القبائل العربية في نطقها، على أن القراءات القرآنية الكريمة لا يوجد فيها إبدال الزاي بالصاد، وإنما الموجود إشماع الصاد صوت الزاي.
٥. قراءة لفظ (ميت) بالتشديد أو التخفيف لا علاقة لها بالمعنى، وإنما هو إحراء لفظي من باب الثقل

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ١. أبحاث في أصوات العربية، أ. د. حسام سعيد النعيمي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط ١ ١٩٩٨ م.
- ٢. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي، (ت: ٩١١ هـ)، تح: مركز الدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الأمانة العامة ١٤٢٦ هـ.
- ٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، (ت: ٧٤٥ هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٤. أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، (ت: ٥٥٧ هـ)، تح: بركات يوسف هبّود، دار الأرقم، بيروت، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٥. الإشمام في اللغة حقيقته وأنواعه، د. غانم قدوري الحمد، بحث منشور في مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، العدد التاسع، جمادى الآخرة، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

والخفّة، على أنّ هذا اللفظ بالتخفيف في الاستعمال القرآني الكريم قد استوى في المذكر والمؤنث.

٦. الوقف بـ"التاء" على لفظ (امرأة) ونحوها من الأسماء التي آخرها "تاء" تأنيث ظاهرة لهجية منتشرة، وقد وردت في القراءات القرآنية الكريمة من باب الرجوع إلى الأصل في الوقف، ولاسيما أنّ هذه الظاهرة لها أساس في اللغات الجزرية "السامية" الأم على ما بيّنته ف البحث.

٧. كانت عند بعض الباحثين في ما يخص ما درسته في هذا البحث هفوات علمية في تأصيل اللفظ أو تحليله، وقد أثبتتها في محلها من البحث، وبيّنت القول الفصل فيها.



٦. أصوات العربية بين التحوّل والثبات، د. حسام سعيد النعيمي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، سلسلة بيت الحكمة (٤) ١٩٨٩ م.
٧. الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٥، القاهرة ١٩٧٥ م.
٨. إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد النَّحَّاس، (ت: ٣٣٨هـ)، تح: د. محمد أحمد قاسم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ١ ٢٠٠٤ م.
٩. الأفعال، ابن القوطية، (ت: ٣٦٧هـ)، تح: علي فودة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٧١ هـ ١٩٥٢ م.
١٠. أقباس الرحمن في أدلة نفي العجمة عن القرآن، د. خالد رشيد الجميلي، دار الشؤون الثقافية، وزارة الثقافة، بغداد، ط ١ ٢٠٠٢ م.
١١. إنباه الرّواة على أنباه النُّحاة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، (ت: ٦٤٦هـ)، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤ م.
١٢. الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، (ت: ٥٥٧هـ)، تح: د. جودة مبروك محمد، الناشر: مكتبة الخانجي، الشركة الدولية للطباعة، مصر، ط ١-٢٠٠٢ م.
١٣. إيجاز التعريف في علم التصريف، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، (ت: ٦٧٢هـ)، تح: د. حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، المملكة العربية السعودية، ومؤسسة الريان، بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤ م.
١٤. البحر المحيط، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي، (ت: ٧٤٥هـ)، تح: مجموعة من الأساتيد بحسب الأجزاء، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط ١، ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥ م.
١٥. بحوث ومقالات في اللغة، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي مصر، ودار الرفاعي الرياض، مطبعة المدني، جمهورية مصر العربية، ط ١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٢ م.
١٦. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، أبو حفص سراج الدين عمر بن قاسم النشار، (ت: ٩٢٧هـ) تح: د. أحمد عيسى المعصراوي، إدارة الشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، ط ١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨ م.
١٧. تأريخ الخلفاء، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي، (ت: ٩١١هـ)، تح: اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق، دار المنهاج، بيروت، ط ٣، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤ م.
١٨. تأريخ اللغة العربية، جرجي زيدان، مطبعة الهلال، جمهورية مصر العربية ١٩٠٤ م.
١٩. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد المرتضى الزبيدي، (ت: ١٢٠٥هـ)، تح: مجموعة من الأساتيد بحسب الاجزاء، سلسلة التراث العربي، وزارة الإعلام، دولة الكويت، مطبعة حكومة الكويت، بسنوات متتابعة (١٣٨٥ ١٤٢٢)

«التوجيه الصوتي لظواهر من القراءات العشر دراسة من منظور البحث اللغوي الحديث»

أ. م. د. محمد هادي محمد عبد الله || ٧٢٩

- هـ/ (١٩٦٥ ٢٠٠١م). التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٣هـ-
٢٠. تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر
٢٠٠٣م.
٢٧. تهذيب اللُّغة، أبو منصور محمد بن أحمد
الأزهري، (ت: ٣٧٠هـ)، تح: مجموعة من
المؤلفين، طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة،
بيروت، ط٤، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
٢١. تتمّة الأعلام للزركلي، تأليف: محمد خير
رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط٢،
١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
٢٢. تحفة البررة في قراءة الثلاثة المتممين للعشرة،
الشيخ محمد بن مصطفى خوجه التونسي المعروف
بـ (قاره بطاق)، (ت: ١١٩٧هـ)، تح: د. الهادي
روشو، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٣٣هـ-
٢٠١٢م.
٢٣. التذكرة في القراءات الثمان، أبو الحسن طاهر
بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي، (ت: ٣٩٩هـ)،
تح: د. أيمن رشدي سويد، دار الغوثاني للدراسات
القرآنية، دمشق، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
٢٤. تصحيح الفصيح وشرحه، أبو محمد عبد
الله بن جعفر بن درستويه، (ت: ٣٣٧هـ)، تح:
د. محمد بدوي المختون، جمهورية مصر
العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون
الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٢٥. التطور اللغوي التاريخي، د. إبراهيم السامرائي،
دار الأندلس، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
٢٦. التطور النَّحوي للغة العربيّة، برجستراسر،
أخرجه وصحّحه وعلّق عليه: د. رمضان عبد
١٩٨٠م.
٣٠. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت:
٣٩٢هـ) تح: محمد علي النجار، دار الكتاب
العربي، بيروت، ١٣٧٢هـ- ١٩٥٢م.
٣١. الدراسات اللهجيّة والصوتيّة عند ابن جنّي،
د. حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد للنشر، بغداد
١٩٨٠م.
٣٢. دراسات في اللغة والنحو، د. عدنان محمد
سلمان، الناشر وزارة التعليم العالي والبحث
العلمي، جامعة بغداد، مطابع دار الحكمة للطباعة
والنشر، بغداد، ط١- ١٩٩١م.
٣٣. دراسة اللهجات العربية القديمة، د. داود

- سلوم، عالم الكتب، بيروت، ط ١-١٩٨٦ م.
٣٤. دقائق التصريف، أبو القاسم المؤدّب، (ت: ٣٣٨هـ)، تح: أ. د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م.
٣٥. السبعة في القراءات، ابن مجاهد أبو بكر أحمد بن موسى، (ت: ٣٢٤هـ)، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر ١٩٧٢ م.
٣٦. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت: ٣٩٢هـ)، تح: د. حسن الهنداوي، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق ١٩٩٣ م.
٣٧. شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، (ت: ١٣٥١هـ)، شرحه وفهرسه: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٥، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩ م.
٣٨. شرح الأجروميّة في علم العربية، نور الدين علي بن عبد الله السنهوري، (ت: ٨٨٩هـ)، تح: د. محمد خليل عبد العزيز شرف، دار السلام، جمهورية مصر العربية، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م.
٣٩. شرح الألفيّة، الحسن بن قاسم المرادي، (ت: ٧٤٩هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، دار مكتبة المعارف، بيروت، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م.
٤٠. شرح الحدود النحوية، جمال الدين عبد الله الفاكهي، (ت: ٩٧٢هـ)، تح: د. محمد الطيب إبراهيم، دار النفائس، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م.
٤١. شرح الفصيح في اللغة، أبو منصور محمد بن علي المعروف بـ "ابن الجبان"، (ت: ٥٤١٦هـ)، تح: د. عبد الجبار جعفر القزاز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ١، ١٩٩١ م.
٤٢. شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، (ت: ٦٤٦هـ)، تح: أ. د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣ م.
٤٣. شرح الملوكي في التصريف، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، (ت: ٦٤٦هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، دار الملتقى، الجمهورية العربية السورية، ط ٣، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م.
٤٤. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، (ت: ٦٨٦هـ)، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الززاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م.
٤٥. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، (ت: ٥٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م.
٤٦. الصاحب في فقه اللغة وسنن العرب في كلامهم، أبو الحسين أحمد بن فارس، (ت: ٣٩٢هـ)، تح: السيد أحمد الصقر، مكتبة ومطبعة دار إحياء التراث العربي، (لا ط. ت).
٤٧. ضوابط الفكر النحوي دراسة تحليلية للأسس الكليّة التي بنى عليها النحاة آراءهم، د. محمد عبد

«التوجيه الصوتي لظواهر من القراءات العشر دراسة من منظور البحث اللغوي الحديث»

أ. م. د. محمد هادي محمد عبد الله || ٧٣١

- الفتاح الخطيب، دار البصائر، القاهرة ٢٠٠٦ م. ٥٥. علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارنة في
٤٨. طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، (ت: ٣٧٩ هـ)، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣ م.
٤٩. الطرة شرح لامية الأفعال، العلامة الحسن بن زين الشنقيطي، (ت: ١٣١٥ هـ)، تحرير وتنسيق: عبد الرؤوف حسين علي، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ط ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
٥٠. ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية دراسة لغوية تأصيلية، د. إسماعيل أحمد عمارة، مركز الكتاب العلمي، عمان، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
٥١. الظواهر الصوتية في قراءة حمزة حبيب الزيات، د. رسول صالح علي، دار الإيمان، الإسكندرية، مصر ٢٠٠٦ م.
٥٢. العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فلش، ترجمة: د. عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣ م.
٥٣. العلل في النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، (ت: ٣٨١ هـ)، تح: مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، الإعادة الثانية، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٥٤. علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، د. سمير شريف إستيتية، دار وائل، عمان، الأردن، ط ١، ٢٠١٢ م.
٥٥. علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارنة في ضوء التراث واللغات السامية، د. محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، (بلا. ت).
٥٦. علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، د. يحيى عبابنة ود. أمينة الزعبي، دار الكتاب الثقافي، الأردن، أربد ٢٠٠٥ م.
٥٧. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت: ١٧٥ هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٥٨. فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٣ م.
٥٩. فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة: رمضان عبد التواب، الرياض - ١٩٧٧ م.
٦٠. فقه اللغة العربية في ضوء الدرس اللغوي الحديث، د. حسام النعيمي، رئاسة جامعة الفلوجة، مركز التعليم المستمر (٧) مطبعة أنوار دجلة، بغداد، ط ١، ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م.
٦١. فقه اللغة المقارن، د. إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٨ م.
٦٢. في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط ٨، ١٩٩٢ م.
٦٣. القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، (ت: ٨١٧ هـ)، تح: مكتب تحقيق التراث بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي،

٧١. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي، (ت: ٤٣٧هـ)، تح: د. محيي الدين رمضان، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
٧٢. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، جامع العلوم أبو الحسن نور الدين علي بن الحسين الباقولي، (ت: ٥٤٣هـ)، تح: د. عبد القادر عبد الرحمن السعدي، دار عمار، الأردن، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٧٣. كلام على الإملاء العربي وبحث مفصل في رسم القلم القرآني، الشيخ جلال الحنفي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
٧٤. الكنز في القراءات العشر، عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي، (ت: ٧٤٠هـ)، تح: د. خالد أحمد المشهداني، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
٧٥. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منزور، (ت: ٧١١هـ)، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٧٦. اللسان والإنسان مدخل إلى معرفة اللغة، د. حسن ظاظا، دار القلم، والدار الشامية بيروت، ط ٢، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٧٧. اللهجات العربيّة في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربيّة للكتاب، ليبيا، وتونس، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
٦٤. القراءات القرآنيّة في ضوء علم اللّغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، مصر ١٩٦٦م.
٦٥. القراءات القرآنيّة بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر، د. سمير شريف إستيتية، عالم الكتب الحديث، الأردن، أربد ٢٠٠٥م.
٦٦. القراءات القرآنيّة بين الدرس الصوتي القديم والحديث، د. مي فاضل الجبوري، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ١ ٢٠٠٠م.
٦٧. قضايا الخلاف الصوتي في ضوء علم اللغة المقارن، د. السيد محمد منازع علي، دار الآفاق العربية، مصر، ط ١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
٦٨. القضايا الصوتية والصرفية في فاتحة الكتاب في ضوء المنهج اللغوي الحديث، د. عامر صلاح محمد، بحث منشور في مجلة "علوم اللغة" دراسات علمية محكمة، المجلد العاشر، العدد الثالث ٢٠٠٧م، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.
٦٩. قواعد العربيّة الجنوبية، ف. ل. بيستون، ترجمة: د. خالد إسماعيل، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٧٠. كتاب سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بـ "سيويه"، (ت: ١٨٠هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، ط ١ ١٣١٦هـ، تصوير في مكتبة المتنبي، القاهرة.

«التوجيه الصوتي لظواهر من القراءات العشر دراسة من منظور البحث اللغوي الحديث»

أ. م. د. محمد هادي محمد عبد الله || ٧٣٣

٧٨. اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، مصر ١٩٩٦ م.
٧٩. لهجات العرب في القرآن الكريم دراسة استقرائية تحليلية، عبد الله عبد الناصر جبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
٨٠. اللهجات العربية والتراث اللغوي، د. أحمد هاشم السامرائي، دار دجلة، المملكة الأردنية الهاشمية، عمّان، ط ١، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م.
٨١. ليس في كلام العرب، أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بـ "ابن خالويه"، (ت: ٣٧٠ هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط ٢، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٨٢. المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، (ت: ٣٨١ هـ)، تح: سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م.
٨٣. المتحف في رسم المصحف، د. عبد الكريم إبراهيم عوض صالح، دار الصحابة للتراث، طنطا، جمهورية مصر العربية، ط ١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
٨٤. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت: ٣٩٢)، تح: علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
٨٥. المخترع في إذاعة سرائر النحو، أبو الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بـ "الأعلم الشنمري"، (ت: ٤٧٦ هـ)، تح: د. حسن بن محمود هندراوي، دار كنوز إشبيلية، الرياض، ط ١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
٨٦. المدخل إلى علم أصوات العربية، د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمّان، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٨٧. المذکر والمؤنث، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، (ت: ٣٢٨ هـ)، تح: د. طارق الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٨٨. المزهري في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي، (ت: ٩١١ هـ)، تح: محمد أحمد جاد المولى، وجماعته، دار الجيل، ودار الفكر، بيروت، (لا. ت).
٨٩. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي، (ت نحو: ٧٧٠ هـ)، اعتنى به: عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار المؤيد، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
٩٠. المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د. عبد العزيز الصيغ، دار الفكر، دمشق، ط ١، ٢٠٠٠ م.
٩١. معاني الأبنية في العربية، د. فاضل السامرائي، ساعدت جامعة بغداد على نشره، دار الرسالة، بيروت ١٩٨١ م.

٩٢. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، (ت: ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، (لا. ت).
٩٣. معجم الأدباء المسمّى (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ياقوت بن عبد الله الحموي، (ت: ٦٢٦هـ)، تح: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط ١ ١٩٩٣م.
٩٤. المعجم الوسيط، لجنة مجمع اللغة العربية المصري، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، ط ٤، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٩٥. مقاييس اللغة، ابن فارس، (ت: ٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، (لا. ط. ت).
٩٦. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، (ت: ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٩٧. المُقَرَّب، ابن عُصْفُور، (ت: ٦٦٩هـ)، تح: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٦م.
٩٨. الملخص من كتاب الفرق بين السين والصاد، أبو عبد الله محمد بن أحمد المعروف بـ "ابن القمّاح"، (ت: ٧٤١هـ)، تح: د. تركي بن سهو العتيبي، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٩٩. من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مطبعة الأنجلو المصرية، ط ٣ ١٩٦٦م.
١٠٠. المنجد في اللغة والأدب والعلوم، لويس معلوف، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط ١٩، (بلا. ت).
١٠١. المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
١٠٢. الميسر في علم رسم المصحف وضبطه، د. غانم قدوري الحمد، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، جدّة، المملكة العربية السعودية، سلسلة المقررات الدراسية (٦)، ط ١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
١٠٣. نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، (ت: ٥٨١هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
١٠٤. النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، مكتبة المحمدي، بيروت، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٠٥. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تح: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط ٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٠٦. النشر في القراءات العشر، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري، (ت: ٨٣٣هـ)، تح: د. السالم محمد محمود الشنقيطي،

«التوجيه الصوتي لظواهر من القراءات العشر دراسة من منظور البحث اللغوي الحديث»

أ. م. د. محمد هادي محمد عبد الله || ٧٣٥

المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الأمانة العامة، الشؤون العلمية، المدينة المنورة، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

١٠٧. الهاء العربية الصوت والوظائف دراسة توليدية، د. رضوان منيسى عبد الله، بحث منشور في مجلة "علوم اللغة" دراسات علمية محكمة، المجلد العاشر، العدد الثالث ٢٠٠٧م، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.

١٠٨. هجاء مصاحف الأمصار، أبو العباس أحمد بن عمّار المهداوي، (ت: ٤٤٠هـ)، تح: د. حاتم الضامن، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط ١- ١٤٣٠هـ.

١٠٩. الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح عبد الغني القاضي، (ت: ١٤٠٣هـ)، إصدار وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، الناشر مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط ٢، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

١١٠. الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، أبو جعفر محمد بن سعدان الكوفي، (ت: ٢٣١هـ)، تح: أبو بشر محمد خليل الزروق، مركز جمعة الماجد للثقافة والفنون، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.



